مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: دور الأحزاب السياسية التركية في عملية التحول الديمقراطي (حزب العدالة والتنمية "أنموذجاً 2002 – 2020)
اسم الكاتب: جاسم محمد دايش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7767
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

TJFPS

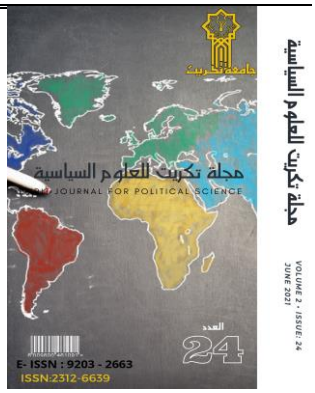
IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at Academic Scientific Journal

http://www.iasj.net

Tikrit Journal for Political Science



دور الاحزاب السياسية التركية في عملية التحول الديمقراطي

(حزب العدالة والتنمية " أنموذجاً " 2002 – 2020)

The Role of Turkish political parties in the democratic transition process

(The Justice and Development Party " Model " 2009 – 2020)

Dr. Jasem Mohammed Dayish

جاسم محمد دايش (*)

وزارة التربية – مديرية تربية بغداد \ الرصافة الثانية

Article info.

Article history:

- Received 5 May 2021
- Accepted 26 May 2021
- Available online 30 June 2021

Keywords:

-Turkey
- Justice and Development Party
-Democratic transition
- political parties
-Erdogan

Abstract: The Justice and Development Party is considered one of the political parties in Turkey ، and it played a pivotal role within the Turkish political system during the democratic transition witnessed by the Turkish political system in 2002 ، despite the existence of political parties in Turkey ، but it was the largest role of the " Justice and Development Party ". The Justice and Development Party has achieved a role model as it moved Turkey in less than a decade from a politically unstable country characterized by coups and military control over the reins of government، and economically qualified to a stable democratic state with a strong economy and investment structure .

(*)**Corresponding Author:**، ،**E-Mail:** Aljewel_80@yahoo.com ، **Tel:** 009647727479465، Affiliation: Ministry of Education – Baghdad Education Directorate \ Rusafa II

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
الاستلام: 5\5\2021
القبول: 26\5\2021
النشر :30\6\2021

الكلمات المفتاحية:
–تركيا
– حزب العدالة والتنمية
–التحول الديمقراطي
– الاحزاب السياسي
– اردوغان

الخلاصة: يُعد حزب العدالة والتنمية إحدى الأحزاب السياسية في تركيا ، والذي لعب دوراً محورياً داخل النظام السياسي التركي خلال التحول الديمقراطي الذي شهده النظام السياسي التركي عام 2002 ، وبالرغم من وجود أحزاب سياسية في تركيا إلا أنه كان الدور الأكبر "لحزب العدالة والتنمية" ، وقد حقق "حزب العدالة والتنمية" الانموذج الناجح الذي يحتذى به ، إذ إنه نقل (تركيا) في أقل من عقد من دولة غير مستقرة سياسياً وأجتماعياً وأقتصادياً وحتى ثقافياً امتازت بالانقلابات والسيطرة العسكرية على الحكم ، ومتحولة اقتصادياً إلى دولة ديمقراطية مستقرة ، ذات اقتصاد قوى وبنية استثمارية كبيرة .

المقدمة

تأسس النظام السياسي العلماني في تركيا وأعلنت الجمهورية عام 1923، إذ أنتهج النظام السياسي الديمقراطية البرلمانية التمثيلية، وحدد الدستور الإطار القانوني العام للنظام السياسي والمركزية للدولة التركية . إذ مَرَّ النظام السياسي بعدد كبير من التطورات السياسية ، ومن أهم هذه التطورات هو ظهور الحياة الحزبية التي نظمها الدستور ووضع لها الاطار القانوني والدستوري ، إذ تُعد الأحزاب السياسية أحد المؤسسات السياسية التي يشتمل عليها النظام السياسي التركي ، لذلك فإنَّ التاريخ التركي قد حفل بكثرة الأحزاب ألسياسية التي تأسست في مراحل عديدة ومختلفة ، وهي مؤشر على حالة وجود أو حضور النظام السياسي ، فهي تؤدي دوراً هاماً في العملية السياسية في داخل بنية النظام السياسي ، وإن كان في معظم الأحيان يفرض عليها إتباع سياسات معينة تتماشى مع الأيديولوجية السياسية للدولة ، كما أنّ للأحزاب السياسية التركية دور كبير في رسم السياسة العامة للدولة إذا ما اتفقت فيما بينها ، أما إذا اختلفت فإنَّ دورها يقل لصالح المؤسسات الأخرى ، ومنها المؤسسة العسكرية ، كما إنَّ لها دور في أي عملية التحول الديمقراطي ، والتي تُعد من أهم الملامح الرئيسية للتطور النظام السياسي لأي دولة . كما ان النظام السياسي التركي شهد عدة انقلابات عسكرية هي انقلاب عام 1960 وعام 1971 وعام 1982 والانقلاب الابيض عام 1997 والتي كان الهدف منها الحفاظ على الاسس العلمانية للدولة وعدم الخروج عليها .

إذ شهد النظام السياسي في تركيا في مطلع عام 2002 وصول "حزب العدالة والتنمية " الى السلطة بقيادة (رجب طيب أردوغان) من خلال تشكيل الحكومة بمفرده عام 2007 ومن ثم صعود (عبد الله غول) الى منصب رئيس الجمهورية وقيادة البلاد نحو عملية تحول ديمقراطي في النظام السياسي التركي ، إذ تغيرت جميع المعطيات وقام الحزب بالعمل على التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإحداث التغييرات الحقيقية للجمهورية التركية ، وتحويل تركيا الى قوة متمكنة لتؤدي دوراً في كبيراً في التحول الديمقراطي على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي .

أولاً :- أهمية البحث .تكمن أهمية البحث في الكشف عن أدوار الأحزاب السياسية التركية وخصوصاً " حزب العدالة والتنمية " أنموذجاً ، والذي لا تقل أهميته عن الأدوار التقليدية المنوط بها ، وبهذا يمكن لهذا الحزب من أن يلعب دور فعال في دعم التحول الديمقراطي ، وكيف أستطاع (حزب العدالة والتنمية) دون غيره من الأحزاب الحصول على دعم الجماهير التركية في دعم التحول والبناء الديمقراطي للنظام السياسي في تركيا .

ثانياً :- هدف البحث : يرمي هذا البحث إلى دراسة دور الاحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي التي شهدها النظام السياسي في تركيا بعد العام 2002 وخصوصاً عند وصول الاحزاب السياسي الاسلامية ، ومنها حزب العدالة والتنمية وتسلمه السلطة عام 2007 وتشكيل الحكومة وما حققته من نتائج في التنمية الديمقراطية

بعد وصوله الى الحكم ، وكذلك دراسة العوامل التي أدت إلى هذا التغيير الحاصل في الخريطة السياسية التركية.

ثالثاً :- إشكالية البحث .

تكمن إشكالية البحث من خلال التساؤلات التالية :-

1- كيف أسهمت الأحزاب السياسية في تركيا من المساهمة في التحول الديمقراطي داخل النظام السياسي التركي ؟

2- ما هو مدى تأثير الأحزاب السياسية في الدفع باتجاه العملية السياسية الديمقراطية في تركيا ؟

3- ما هو شكل مساهمة حزب العدالة والتنمية منذ تسلمه السلطة عام 2002في التحول الديمقراطي في تركيا؟

رابعاً :- فرضية البحث .إنَّ نجاح تحقيق التحول الديمقراطي في تركيا يتطلب مشاركة أكبر للأحزاب السياسية ؛ ومنها مشاركة حزب العدالة والتنمية ، والذي يتميز بخصائص تؤهله لأن يكون احد الفاعلين السياسيين في عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي لتركيا بعد عام 2002.

خامساً :- منهجية البحث : لا يمكن البحث بأي موضوع دون استخدام منهج معين وإنسجاماً مع عنوان البحث فقد تم الاعتماد على منهج " البناء الوظيفي " ومنهج " التحليل النظمي " لكونه منهج ملائم في إيضاح دور الأحزاب السياسية في ألتحول ألديمقراطي في تركيا ، ومنها إيضاح دور "حزب العدالة والتنمية " في دعم هذا التحول .

سادساً :- هيكلية البحث .

توزع البحث إلى ثلاث مباحث متتالية متضمناً مقدمة وخاتمة واستنتاجات ، وهي كالآتي :-

المبحث الأول :- النظام السياسي في (تركيا) ومراحل تطوره .

المبحث الثاني :- التحول من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية في (تركيا) .

المبحث الثالث :- دور "حزب العدالة والتنمية " في التحول الديمقراطي في (تركيا) بعد 2002.

المبحث الأول : النظام السياسي في (تركيا) ومراحل تطوره

إنَّ النظام السياسي قائم على مجموعة من التفاعل والترابط والتنسيق فيما بين مؤسسات الحكم القائمة وتبين كيفية ممارسة السلطة وطبيعتها ، وإنّ لكل نظام سياسي خصائص معينة يتميز بها عن غيره وفقاً للظروف المحيطة به والتي نشأة فيها ، وهناك اشكال مختلفة من النظم السياسية ؛ كالنظام البرلماني " ملكي كان أو جمهوري " والنظام الرئاسي " الجمهوري " ويوجد في كل نظام سياسي تباينات مختلفة تطبق تستند في ذلك الى الخصوصية الموجودة في داخل الدولة .

وأتبع النظام السياسي في تركيا شكل النظام الجمهوري منذ سقوط الدولة العثمانية ، وذلك باعتماده في الدستور التركي لعام 1982 أما الحكم الجمهوري التركي فتمثل بالنظام البرلماني الديمقراطي النيابي ، إذ نظم الدستور السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وكذلك حدد دور المؤسسة العسكرية في تركيا في الحفاظ على التكامل الاقليمي والامة التركية في مواجهة اي تهديد بتقسيم الدولة ، والتصميم على حماية الوجود المستمر ورفاهية الجمهورية التركية . ومن هنا يمكن عرض النظام السياسي من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول :- السلطات الثلاث في النظام السياسي التركي .

منذ أنْ وجدت المجتمعات السياسية وجدت فيها نظم سياسية مختلفة ، وباختلاف طبيعة هذه المجتمعات ودرجة تطورها الاقتصادي والحضاري ، سواءً تعلق ذلك بكيفية ممارسة السلطة ، أو تعلق بشكل هيئات الحكم فيها ، ويقوم الأفراد والجماعات بنشاطات مختلفة ، وصيغة تنسيق وتنظيم كل نوع من هذه النشاطات هي التي تكون نظاماً ، فهناك نظام اجتماعي ونظام اقتصادي ونظام عسكري ، كما يوجد نظام سياسي يحتوي وينظم النشاطات السياسية للأفراد والجماعات ، وإنَّ هذه النشاطات السياسية هي الصراعات بين الأفراد والجماعات المنظمة وغير المنظمة للاستيلاء على السلطة المنظمة للشؤون العامة في المجتمع أو للتأثير فيها أو التمسك بها أو ممارستها [1] .

ويتكون النظام السياسي من مجموعة مؤسسات تقوم بوظائف سياسية معينة ، الغاية منها تحقيق اهداف محددة القصد ، ومنها ان تؤدي دورا واضحا في النظام السياسي ، ومهما تم تحديد وظائف هذه المؤسسات فأن وظائف النظام السياسي متشابكة متداخلة مع بعضها ، ويرجع ذلك الى تعقد وظائف مؤسسات النظام وطبيعتها[2] . ونظم دستور 1982 تكوين اختصاصات السلطات الثلاث ، التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ،

---

[1] - صادق الاسود : علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده) ، جامعة بغداد ، كلية ألعلوم ألسياسية ، بغداد ، 1990، ص ص 263 – 271 .

[2] - عبدالله الجوجو : الانظمة السياسية المعاصرة _ دراسة مقارنة ، المؤسسة الاهلية للطباعة والنشر ، ليبيا ، ط1 ، 1996 ، ص 31 .

ونص على تبني ستة مبادئ اساسية وهي : (الحكم الجمهوري – القومية – الشعبية – وتأكيد دور الدولة العلمانية والثورية) [1] .

إذ يُعَد الدستور الإطار التشريعي الذي يحدد أدوار السلطات الثلاث في النظام السياسي في تركيا ، وكذلك يحدد دور ألمشاركين في ألعملية ألسياسية ، وهو حامي لحقوق المواطنين ، من خلال ما يعرف بـ(البرلمان) ، حيث أنه يضمن للأفراد ألحريات ألسياسية ، لتحفظهم من بطش ألمؤسسات ألسياسية ، وتختلف قدرة الدساتير من حيث حماية ألحريات الأساسية للمواطنين من دولة لأخرى ، وفي تنظيم العلاقة بين ألمشاركين في ألعملية ألسياسية . وانطوى مبدأ الجمهورية على تأكيد الجمهورية شكلاً للنظام السياسي ، وأقر مبدأ الوطنية (المواطنة) غير مبنية على الدين أو العنصر وإنما على الإخلاص للوطن ، وأكد مبدأ الشعبية على المساواة أمام القانون ونبذ الطبقية والصراع الطبقي وأقر مبدأ الدولية ، أي تدخل الدولة الايجابي ، والبناء في الاقتصاد الوطني وفصل مبدأ علمانية الدولة عن الدين فصلاً تاماً ، وقرر مبدأ الثورة ؛ أي العزم على تغيير مظاهر تركيا (العثمانية) [•] التي لم يعد فيها برأي القادة الجدد مصلحة وطنية [2] . ويمكن تتبع السلطات الثلاث : وهي كما يأتي :-

1- السلطة التشريعية .

أعلن عن الدستور التركي الجديد عام 1921 ، وقد أنيطت السلطة التشريعية بموجب هذا الدستور بالمجلس الوطني الكبير ، بينما أعطيت السلطة التنفيذية بلجنة تنفيذية اتخذت من " أنقرة " مقرا لهاً ، وقد أرسى الدستور الجديد قواعد الديمقراطية السياسية من خلال الأخذ بالنظام البرلماني والتأكيد على مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وتركيز السلطات بيد المجلس الوطني المنتخب كما أقر الدستور نظاماً مركزياً منح الحكومة إشرافاً مباشراً على الإدارة في مرافق الحياة المختلفة . وبعد دستور 1921 جاء دستور عام 1928 ليكون إطار عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية سواء من حيث تكوين السلطات العامة الثلاث أو من حيث العلاقات بينها، وقد أخذ دستور عام 1928 بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة وبموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة ووظائفها العامة فيما بينها" [3] .

---

[1] - Teoman fahim : Turkey1988(Ankara general director of press and information) p p 53-57.

• - إنَّ تغيير مظاهر تركيا العثمانية لم تكن إلا الانقلاب التاريخي الذي قام به مصطفى كمال أتاتورك سنة 1928 المتمثل في تغيير حروف اللغة العثمانية من الحروف العربية الى الحروف اللاتينية، ومنع كل الفعاليات الاسلامية والدينية إلا مظهرا من مظاهر استهداف العمق الحضاري لتركيا التي ظلت منفصلة عن العالم الاسلامي وفاقدة لكل هوية حضارية على مدار أكثر من قرن كامل من الزمان . زبير خلف الله : تركيا من العمق الاستراتيجي الى العمق الحضاري ، المركز العربي التركي للتفكير الحضاري ، تركيا ، 2015 ، ص 5 .

[2] - ابراهيم خليل احمد و(آخرون) : تركيا ألمعاصرة ، جامعة ألموصل ، مركز ألدراسات التركية ، ألموصل ، 1987 ، ص ص 98 – 99 .

[3] - جلال عبد الله معوض : صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص15.

وفي 29/تشرين الأول/1923 أعلن المجلس الوطني الكبير قيام الجمهورية التركية وأنتخب (مصطفى كمال) (••) أول رئيس لها ، وفي آذار 1924 أعلن رسمياً عن إلغاء الخلافة وحظر على الأسرة العثمانية المالكة الإقامة في البلاد ، وقد تم استيعاب هذه التطورات في النظام السياسي في تركيا من خلال الدستور الجديد للبلاد الذي أقره المجلس الوطني الكبير في 20/نيسان/1924 فأقر الدستور النظام البرلماني على أساس مجلس تشريعي واحد هو المجلس الوطني الكبير له صلاحيات تشريع القوانين والمصادقة على الميزانية وانتخاب رئيس الدولة من بين أعضائه ومنح الثقة للحكومة التي تؤلف من بين أعضائه وعقد معاهدات الصلح وإعلان الحرب ، كما حول الدستور للمجلس الوطني الكبير تعديل الدستور بناءً على اقتراح ثلث أعضائه وموافقة أكثرية الثلثين . كما نص الدستور على استقلال السلطة القضائية وعلى الحقوق العامة للمواطنين الأتراك [1] .

واتبع مصطفى كمال أتاتورك الأسلوب التدريجي في سياسته التخريبية المعادية للإسلام، فبدأ أولاً بإلغاء نظام السلطنة ثم أقدم على إلغاء نظام الخلافة في 3 آذار 1924، وتم طرد جميع أعضاء الأسرة العثمانية في البلاد بعد إزاحة السلطان عبد المجيد الثاني، آخر سلطان عثماني ثم حلَّ منصب (شيخ الإسلام) وجميع الأجهزة المرتبطة به سواء أكانت شرعية أم قضائية وحُلت المدارس الدينية، وأُلحقت المدارس كافة بوزارة مدنية، كما أن جميع المحاكم الدينية أغلقت وتوقف العمل بالقضاء الديني، وتبنى أتاتورك قانون توحيد التعليم والذي أكد التعليم العلماني في العام نفسه [2] . وأن دستور عام 1924 لا يختلف عن الدساتير التركية السابقة من حيث الإشارة إلى إن الإسلام هو دين الدولة الرسمي وقد تم ذكر ذلك في المادة الأولى التي نصت على : (إن الدولة التركية ذات نظام جمهوري وان دينها الرسمي هو الإسلام واللغة الرسمية للدولة هي اللغة التركية وعاصمة الدولة هي أنقرة) [3] .

•• - ولد مصطفى كمال اتاتورك عام 1880 من عائلة البانية الأصل ، دخل المدرسة الرشدية العسكرية ، والتحق عام 1899 بالكلية الحربية في القسطنطينية وتخرج منها عام 1905، وكانت تلك الكلية في حينها من المراكز الرئيسة للمعارضة فانخرط في صفوفها، ونتيجة لذلك اعتقل لمدة شهر، ثم أرسل بعدها إلى دمشق للالتحاق بالجيش الخامس هناك، ومن ثم نسب للعمل في الجيش الثالث في مقدونيا عام 1907. واتصل هناك بجمعية الاتحاد والترقي للعمل السياسي ولكنه ركز اهتمامه على الأمور العسكرية . ولمزيد من التفاصيل ينظر : ضابط تركي : الرجل الصنم كمال اتاتورك ، ترجمة عبد الله عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1978 ، ص26 . وقد زادت شعبيته بعد محاربته للجيوش الفرنسية والإنكليزية واليونانية في الأناضول وخاصة بعد تحرير مدينة أزمير إذ أصبح بطلا تاريخيا، وبعد الاستقلال وإعلان الجمهورية التركية انتخب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية من قبل المجلس الوطني التركي الكبير. ينظر : سيار الجميل : العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص ص104-105 .

[1] - ابراهيم خليل احمد و(آخرون) : المصدر السابق ، ص 98 .

[2] - فيليب روبنسن : تركيا والشرق الأوسط، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ترجمة ميخائيل نجم خوري بيروت، 1993 ، ص25.

[3] - ISmet Girtili ، Fifty Years of Turkish Political Development1919-1969، FaKulleder matbaasi، lstanbul ، 1969 ، p.27 .

إذ أناط دستور عام 1924 السلطة التشريعية بمجلس واحد هو " المجلس الوطني الكبير " مهام سلطة التشريعات والسلطات التنفيذية على أن يقوم رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء الذين حصر اختيارهم من بين أعضاء المجلس نفسه. وقد قيد حق الانتخاب في تركيا بشرط معرفة اللغة التركية قراءة وكتابة وحددت مدة العضوية للمجلس الوطني بأربع سنوات ومنحت المرأة الحقوق السياسية على قدم المساواة مع الرجل اعتباراً من عام 1934 . وقد انيطت بالمجلس الوطني الكبير سياسة البلاد الخارجية وفي مقدمتها عقد المعاهدات الصلح وإعلان الحرب وتصديق الاتفاقيات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى [1] . كما جرت تغيرات جذرية لوضع المرأة القانوني. حيث منحت حق التصويت وحق المساواة مع الرجل وإلغاء قانون تعدد الزوجات. وأخيراً انتهت هذه التطورات على صعيد معالجة القضية الدينية في تركيا بأن تم في عام 1937، إدخال مبدأ العلمانية في الدستور التركي الصادر عام 1924 [2] .

وفي عام 1961وضعت اللجنة الوطنية دستوراً جديداً للبلاد ، والذي أكد على نظام تعدد الأحزاب السياسية ومنع ظهور الاستبداد، ورفع الحضر عن النشاطات الحزبية [3] . فقد عمل دستور عام 1961 على تقوية دور رئيس الوزراء اذ منحه الحق في الظروف غير العادية بتقديم النصيحة لرئيس الجمهورية ، كما انه عهد بالعمل التنفيذي للوزارة . وبذلك فقد جعل دستور عام 1961 دور رئيس الجمهورية رمزيا وبعيدا عن المجلس الوطني التركي الكبير اكثر من السابق على الرغم من كون رئيس الجمهورية يمثل الجمهورية التركية ووحدة الامة التركية ويعتبر حكما في النزاعات السياسية . وهذا على عكس دستور عام 1924 الذي اعطى جميع السلطات التنفيذية والتشريعية لمصطفى كمال لكونه زعيم الحزب الوحيد المهيمن على السلطة في تركيا [4] . إنَّ ما يلاحظ على دستور عام 1961 عند مقارنته بدستور عام 1924 ، انه لم يغير النظام الاساسي لدستور عام1924، الا انه ادخل بعض التعديلات ، ففيما يخص السلطة التشريعية فقد اعطى دستور عام1961 مجلس الشيوخ سلطة اوسع ، اذ منحه الحق في مراقبة اعمال الحكومة عن طريق الاستجواب ، ويشارك في جلسات مشتركة مع مجلس النواب في التحقيقات البرلمانية مع رئيس الوزراء والوزراء . كما ان المجلس الوطني التركي الكبير بموجب دستور عام 1961 مكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس الامة ، وهو يختلف بذلك عن المجلس الوطني التركي الكبير المشكل من مجلس واحد بموجب دستور عام1924 ، وقد جاء هذا

[1] - ينظر : وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين، شركة المطبوعات، بيروت، ط1، 2006، ص ص 41 – 44. وكذلك ينظر: ابراهيم خليل احمد و(آخرون) : مصدر سبق ذكره ، ص ص 100 – 101 .
[2] - زياد أبو غنيمة: جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، دار الفرقان، عمان، 1983، ص29.
[3] - محمد حرب: آليات الحركة الإسلامية في تركيا، مجلة السياسة الدولية ، العدد (131) ، جامعة بغداد ، 1998 ، ص 131.
[4]- Sayed Hassan Amin : Middle East Legal Systems ، Clasgow ، 1985، P.378.

التعديل لتقليل هيمنة الحزب ذي الاغلبية على المجلس الوطني التركي الكبير وكذلك لإيجاد نوع من المراجعة في العملية التشريعية [1] .

وجاء دستور عام 1982 في تشرين الثاني والذي يتألف من مقدمة وسبعة أقسام اشتملت على 177 مادة تناولت المقدمة دور المؤسسة العسكرية في الحفاظ على التكامل الإقليمي والأمة التركية في مواجهة التهديد بتمزيق الدولة وإغراق الأمة في بحر من الدماء ، وصيانة المبادئ الأتاتوركية والاعتراف بإمكانية انحراف مفهوم السيادة المطلقة لإرادة الأمة عن الديمقراطية القائمة على الحرية كما تم تحديدها في الدستور وحكم القانون فيما لو تم قصر ممارستها على الأمة وبشكل غير مشروط [2] . فقد أكد دستور البلاد في تركيا عام (1982) على الشروط ألسابقة لدستور عام (1961) من حيث عدم مخالفة مبادئ أتاتورك في ألجمهورية والعلمانية والديمقراطية ، وقد حظرت ألمحكمة ألدستورية مجموعة من الأحزاب ، التي كانت قائمة في الستينيات والسبعينيات ، ولكن الدستور الجديد كان أكثر دقة ، وذا نطاق واسع على حد سواء ، وهذه المسألة واضحة في المادة (13) ، والتي تؤكد على حظر الأحزاب ؛ مثل" حزب العمل التركي" ، و"حزب الحركة القومي" ، و"حزب السلامة الوطني" ، على أساس أنها قائمة على ألاشتراكية والفاشية وألدينية ، فضلاً عن ذلك أنَّ الأحزاب السياسية عليها أن لا تقوم على أساس طبقة أو مجموعة [3] .

يتبين لنا أن ألسلطة ألتشريعية تجسدت في " المجلس الوطني الكبير" التركي ، أو " البرلمان التركي " يتم انتخابهم وفقا لمبدأ الاقتراع العام لمدة خمسة أعوام ، وتتم الانتخابات في إطار التمثيل ألنسبي ؛ بمعني أنه يتم تقسيم البلاد لعدد من الدوائر ألانتخابية ، حيث يساوي عدد المحافظات التركية ، و يعد النَيل من البرلمانات ؛ من خلال ألتدخل في الوظيفة ألتشريعية لها ، وهي جواز إعلان الأحكام ألعرفية ، وحالات الطوارئ ، ولكن النص عليها فقط لا يخل بالتنظيم ألديمقراطي ، ويعد الإخلال عند السماح للسلطة ألتنفيذية بإعلان هذه الحالات دون الرجوع للسلطة التشريعية ، فهذا يعد إخلالاً ديمقراطياً كبيراً ، وفي الدستور ألتركي أحكم البرلمان قبضته على ألسلطة داخل النظام السياسي التركي .

2- السلطة التنفيذية .

إنَّ نظام ألحكم في ألجمهورية التركية هو خليط بين النظام ألبرلماني والرئاسي ، خاصة بعد إقرار التعديل ألدستوري والذي ينص على إنتخاب رئيس ألجمهورية مباشرة من الشعب بدلاً من إنتخابه من قبل البرلمان ألتركي ، وتكون مدة ولايته (خمس سنوات) يمكن تجديدها مرة واحدة فقط ، وما يميز ألسلطة ألتنفيذية في تركيا

[1] - كوثر طه ياسين : النظام السياسي التركي في ظل دستور عام 1982 وتوجهاته تجاه العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص 25 .

[2] - رعد عبد الجليل: النظام السياسي التركي 1980- 1985، النظم السياسية في العالم الثالث ، مجموعة بحوث ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1987، ص197.

[3] - احمد نوري ألنعيمي : النظام ألسياسي في تركيا ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2012 ، ص 304 .

إنها ثنائية حيث تتوزع الصلاحيات والاختصاصات بين رئيس ألجمهورية ومجلس الوزراء ، وبحسب الدستور التركي لعام (1982)،فإنَّ رئيس ألجمهورية ممثل لمنصب ألقائد العام للقوات ألمسلحة التركية نيابة عن المجلس ألوطني ، وله ألحق في تعيين رئيس الأركان ألعامة، وأعضاء المجلس ألاستشاري للدولة، وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي، وأعضاء المحكمة الدستورية ، و(25%) من أعضاء مجلس الدولة [1] . يمكن القول إنَّ بهذا التعديل قد أضفي على منصب رئيس ألجمهورية مزيد من القوة ألشعبية وليضفي كذلك مزيد من الصلاحيات لرئيس الجمهورية ويجعل من تركيا نظام رئاسي .

فقد مارس رؤساء الجمهورية التركية دوراً مهماً في توجيه السياستين الداخلية والخارجية ، ويأتي في مقدمتهم مؤسس الجمهورية "مصطفى كمال أتاتورك"(1923–1938)،و"عصمت اينينو" (1938–1950) . أما الرؤساء الآخرين الذين تعاقبوا على الجمهورية التركية فهم "جلال بايار"(1950 –1960)، و"جمال كورسيل" (1960–1966) و"جودت صوناي" (1966– 1973)،و"فخري كوروثورك" (1973 –1980) .أما الرئيس (كنعان ايفرين) رئيس أركان الجيش التركي قائد الانقلاب العسكري (1980) فقد أصبح رئيساً للجمهورية باستفتاء دستوري بلا معارضة عام (1982 – 1989). و"توركت أوزال" (1989 – 1993)، و" بولات كيندوروك" (1993 – 1993) ، وهي فترة قصيرة جداً ، و" سليمان دميرل" (1993 – 2000) ، و" احمد نجدت سيزر" (2000– 2007)، و" عبد الله غول" (2007 – 2014)، و"رجب طيب أردوغان"(2014 – لحد ألان) [2].

أما مجلس الوزراء فيتكون من رئيس الوزراء والوزراء ويكون اختيار رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية من بين أعضاء البرلمان ويقوم رئيس الوزراء بدوره باختيار الوزراء من بين أعضاء البرلمان أو من بين الأشخاص الذين تتوفر فيه الشروط الترشيح للمجلس الوطني وبعد أن تعرض أسماء المرشحين على رئيس الجمهورية ويصدر الأخير مرسوماً جمهورياً بتعيينهم ، تعمل الوزارة في غضون أسبوع من تشكيلها على تقديم منهاجها الوزاري ، وذلك من اجل أنّ تنال ثقة البرلمان والذي يجتمع فوراً لهذا الغرض وتكون الوزارة مسؤولة بالتضامن أمام البرلمان ، إذ يكفل رئيس الوزراء التعاون بين أعضاء حكومته ويشرف على توجيه سياستها العامة ، وتمارس الوزارة في البلاد السلطة الفعلية فتقوم بتنفيذ القوانين وإصدار الأنظمة وحفظ الأمن وتوجيه أداة المصالح والمرافق العامة في البلاد كما تقوم بالإشراف على المعاهدات التي تعقدها الدولة وإقامة العلاقات

---

[1] - رنا عبد ألعزيز الخماش : النظام ألسياسي ألتركي في عهد" حزب العدالة والتنمية" من2002-2014، لبنان ، مركز دراسات الوحدة ألعربية ، 2016 ، ص 66 .

[2] - للمزيد حول معرفة الاسماء والشخصيات اعلاه يمكن النظر لــ : جلال سلمي : رؤساء تركيا منذ تأسيسها وحتى ألان ، 2005 ، من على الموقع الالكتروني . www.turkpress.com

الدبلوماسية وتعمل بالتعاون مع الهيئات العليا لضمان حسن التصرف في القضايا التي تمس الأمن القومي [1] .

ويمكن القول أنّ الدستور التركي قد بَيّنَ جميع الخطوط الرئيسية للحكم في تركيا ، ولكن تبقى نقطة مهمة ، وهي الظروف الداخلية في تركيا ، التي كان لها دور مهم وكبير في تكوين طبيعة السياسات ، ومن هذه الظروف هي طبيعة ومراكز القوة المهيمنة في تركيا ، مثل : (المؤسسة العسكرية) وما تؤديه في الحياة السياسية حين تضطرب الحياة السياسية .

3- السلطة القضائية .

إنَّ الدستور التركي يسند السلطة القضائية لمبدأ سلطة الفانون ، إذ تم تأسيس ألسلطة ألقضائية وفقاً لمبادئ استقلال ألمحاكم ، ويعمل القضاة بشكل مستقل ، وفقا لمبادئ استقلال ألمحاكم فهم يحكمون إستناداً لأحكام الدستور والفانون ، وتنقسم السلطة القضائية لثلاث فئات هي (القضاء العدلي – القضاء الإداري – القضاء الخاص) ، وتدخل ألمحاكم ألعسكرية ضمن القضاء ألعسكري ، وقد حدث الإصلاح القضائي على أكثر من صعيد [2]. وإنّ كل الدساتير التركية قررت استقلال القضاء وإناطتها بالمحاكم ، وتتمتع وفقاً لأحكام الدستور بالاستقلال في أثناء المحاكمات وفي إصدار القرارات والقوانين المدنية .

إنَّ ألمحكمة ألدستورية ومجلس الدولة يؤديان دوراً مهماً في الحفاظ على أحكام الفانون، وأنّ المحكمة ألدستورية قد ألغت كل القوانين المتنازع على معظمها التي صدرت عام (1973) تحت الضغط ألعسكري مؤسساً محاكم أمن الدولة ، وبالتحديد للتعامل مع الجرائم ألسياسية ، وكان هذا ناجحاً للقانون على إجراء أشمل بصورة ظاهرية للحفاظ على النظام [3] ، وقبل عام (2014) في ما يتصل بحرية التعبير والصحافة كانت هناك عقوبات ؛ منها وقف النشر وكانت ضمن المادة (السادسة) من قانون مكافحة الإرهاب ، وتم صدور قرار بموجبه يتم إلغاء عقوبات وقف النشر عام (2012) ، وتم تفعيل ما يسمى بقاضي الحريات وهي تعني وجود قضاة مسؤولين عن ألحريات وألحكم على القضايا الخاصة بالاعتقال والتحري والتنصت علي المكالمات [4] . بمعنى أنّ المحاكم في تركيا تقوم بالنظر في الخلافات التجارية ، والمحاكمات الجنائية وبعض القضايا الأخرى ، وتقوم محكمة النقض والإبرام بمراجعة الأحكام التي تصدرها المحاكم الأقل درجة ، أما المحكمة الدستورية فإنها تنظر في أمر مشروعية القوانين التي تجيزها الهيئة التشريعية .

---

[1] - إبراهيـم خليل أحمـد و(آخرون) : مصدر سبق ذكره ، ص ص 104 – 105 .
[2] - فيروز احمد : صنع تركيا ألحديثة ، تَرجمة : سَلمان داود الواسطي وحَمدي حَميد ألدوري ، ، بَيت الحكمة ، 1995 ، ص 45 .
[3] - أحمد نوري ألنعيمي : مصدر سبق ذكره ، ص 278 .
[4] - فيروز احمد :مصدر سيق ذكره ، ص 55 .

خلال حكم "حزب العدالة والتنمية" بدأت خطوات مهمة في تعزيز سيطرة السلطة التنفيذية على القضاء ، خصوصاً الإجراءات التي اتخذت بعد فشل المحاولة الانقلابية في يوليو/تموز 2016، التي طرد بموجبها ألوف القضاة ، إضافة إلى ذلك ، وبموجب استفتاء 2017 تغير أسلوب تشكيل مجلس القضاء الأعلى ، إذ أصبح الرئيس يعين أربعة من مجموع 13، والبرلمان الذي يسيطر عليه الحزب الحاكم الذي يرأسه رجب طيب أردوغان، سبعة قضاة [1] . يتبين لنا أنّ السلطة القضائية في تركيا تخدم نظام أتاتورك ، ففي أوج الحرب من أجل الاستقلال أنشأت السلطات عام 1920 محكمة مستقلة ، كانت مهمتها إعادة الانضباط في القوات المسلحة ، ومحاربة المعارضة السياسية الداخلية ، حتى أنها كانت تصدر أحكاما بالإعدام على كل من يعارض سياسية قادة الحركة الوطنية . كما أنه أنَّ هناك تهديد بتسييس السلطة القضائية ، لأنه سيتم اختيار القضاة على أساس اتجاههم السياسي . وهذا يسمح للحزب الحاكم بالتأثير في دور السلطة القضائية ، أولاً . وثانياً : في ظروف استقطاب المجتمع وانخفاض الثقة بالقضاء ، هناك خطر حقيقي من خروج الصراع السياسي عن إطار العملية السياسية الاعتيادية . وثالثاً : فتكتفي المعارضة العلنية بنشاطات دورية في الشوارع . ورابعاً : قد يؤدي تعزيز السلطة التنفيذية في إطار الضوابط والتوازن وتقليص فضاء الحوار السياسي إلى زيادة العنف السياسي، كما كان في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي أي (القرن العشرين) .

المطلب الثاني :- مراحل تطور النظام ألسياسي التركي .

إنَّ دراسة النظام ألسياسي في تركيا له أهميّة خاصّة وكبيرة ، من حَيث إنها دَولة " علمانية إسلامية" ، حَققّت قَدر كبير من ألتقدم ، يقارب ما حققّته الدول ألغربية ألمتقدمة . ويمكن تَقسيم النظام ألسياسي في تركيا لخمسة مَراحل مهمة من بعد سقوط الخلافة العثمانية عام 1923م ، والى الآن [2] :-

<u>ألمرحلة الأولى من (1923) إلى (1938)</u> :

إتبع مصطفى كمال اتاتورك سياسة متوازنة مع السلطنة والقوى الأجنبية من خلال ادعائه في بادئ الأمر بمحاربة القوات الأجنبية الغربية وتحرير البلاد منها، إلا أنه كان يعمل في الوقت نفسه على إلغاء السلطنة والخلافة، فقد مارس مصطفى كمال أتاتورك سياسية هادئة إزاء السلطنة ولم يلغها من فوره وإنما كان يهيئ المناخات العامة لذلك التغيير [3] ، إذ بدأ تاريخ (تركيا) ألسياسي ألحديث مع قيادة "مصطفى كمال أتاتورك" في عام (1923) ، لتسلك بذلك تركيا مسلك أوروبا على الصعيد السياسي ، وتتم علمنة الدولة والمجتمع في

---

[1] - كامل توما :السلطات التركية تضع القضاء تحت الرقابة ، 2017 ، من على الموقع الالكتروني .
https://arabic.rt.com/press

[2] - ندى محمد إبراهيم الموافي و (آخرون) : دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا "2002 -2016 "،المركز الديمقراطي العربي ،للدراسات الاستراتيجية : الاقتصادية والسياسية ، 2017 ،من على الموقع الالكتروني .
https://democraticac.de/?p=47216

[3] - مهدية صالح حسن: الحركة الإسلامية في تركيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، 1998، ص45.

جَميع مجالات ألحياة في (تركيا) ، ومع إعلان الدستور التركي عام (1921) والذي أسس الدولة ألقومية في تركيا ، وبدأ معه تشكيل النظام ألسياسي في تركيا ، وأنّ الشعب هو مَصدر ألسلطات في تركيا ، وتم إعلان النظام ألجمهوري في عام (1923) ، ثم إعداد مجلس الشعب ألتركي مسودة دستور جديد مُستوحاة من دستور ألجمهورية ألفرنسية الأولى والثانية ، وتمت ألموافقة عليه في عام (1924) ، ومن أهم المبادئ الدستورية ، أنّ ألسلطة ألتشريعية للشعب ألتركي مُمثلة في البرلمان التركي ، ويُنتخب أعضائه كل أربع سنوات متتالية ، ورئاسة السلطة ألتنفيذية تتألف من : رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزرائه ، والسلطة ألقضائية مستقلة في يد ألمحاكم باسم الأمة . وبقيت ألمرحلة الأولى حتى عام (1938) ، وهي مدة (وفاة أتاتورك) ، وفيها أرسى (كمال أتاتورك) مبادئ ؛ منها القيادة ألعسكرية ، وهي الحامية للجمهورية التركية ولا تنفصل قيادة الجيش عن رئاسة ألسلطة التنفيذي ، ولقد لخص أتاتورك بنفسه مبادئه في الشعار الذي وضعه لحزبه والتي باتت تعرف بالمبادئ الكمالية ، وهذه المبادئ هي [1] :

1- الجمهورية :وهو نظام سياسي جديد لتركيا ولا عودة لحكم السلطنة والخلافة .

2- القومية: وتعني أن الشعب التركي يشكل أمة واحدة قائمة بذاتها وذات قومية متميزة .

3- الشعبية : ويعني إن جميع الشعب التركي متساوون أمام القانون .

4- الدولتية : ويعني إن النظام الاقتصادي للدولة هو نظام المراقبة العامة .

5- الثورية : أي أن النظام السياسي ذا طبيعة ثورية ، وأن يكون متطوراً باستمرار تبعاً لتطور الحياة.

6- العلمانية: وتعني إن أمور الدين في تركيا منفصلة عن أمور الدولة وبذلك فغير مسموح لرجال الدين بالتدخل في شؤون الحكم والإدارة العامة والأمور العامة.

<u>ألمَرحلة ألثانية من</u> (1938) إلى عام (1960) :

أصبح الجيش بعد وفاة (كمال أتاتورك) مؤسسَة مُسّتقلة ، وانفصلت عن قيادة ألحكم ، وذلك مع تولي رئاسة البلاد "عصمت اينو" ، ومع تزايد وحرية الانفتاح ألسياسي بدأت الرغبة في عام (1945) إلى ضَرورة وجود " حزب سياسي معارض" ، من أجل أن يهدف إلى تفعيل الحياة السياسية في تركيا ، ومَن ثم بَدأت تتباين توجهات المعارضة من قلب حزب " الشعب الجمهوري" ، وقد أدى ذلك إلى تأسيس " الحزب الديمقراطي " في عام (1946) بقيادة أربعَة نواب مُستقلين عن الحزب ألجمهوري ، وهم : (جلال بايار- عدنان مندريس- فؤاد كوبرولو - رفيق كوارلتان) وقد فاز ألحزب ألديمقراطي في انتخابات عام (1946) بـ(واحد وستون) نائباً ، وأصبح قوى سياسية فاعلة في ألحياة ألسياسية ألتركية ، ولكن القيادات التقليدية ألتركية بالحزب

[1] - علـــي خميس حسين : الدور السياسي للحركة الإسلامية في تركيا بعد انقلاب عام1980(حزب العدالة والتنمية أنموذجا) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص ص 11 -12 .

ألجمهوري قد عارضت وصول ألمعارضة ألسياسية للنظام ألسياسي ألتركي ، الذين وضعوا حداً لعَشر سنوات ديمُقراطية عاشتها تُركية بوجود مُعارضة سياسية لتَنتهي تلك الحقبة عام (1960) من خِلال الانقلاب ألعَسكري [1] .

<u>ألمرحلة الثالثة من</u> (1960) إلى (1980) :

بعد الانقلاب العسكري 1960م ، بقيادة الجنرال جمال كورسيل الذي كان يمثل امتداداً للأيديولوجيا الكمالية سادت حالة من الهدوء السياسي استتبعها صدور الإجراءات التشريعية الجديدة التي سعت إلى توفير قدر لا بأس به من الحرية وامتصاص حالة الاحتقان السياسي الذي خيم على الساحة السياسية عقب الانقلاب[2] . وَبعد الانقلاب عاد حزب الشعب ألجُمهوري ليَتصدر ألحياة ألسياسية بفوزه بـ(173) مَقعد بالبرلمان عام (1961) ، وَحل محل الحزب ألديمقراطي " حزب العدالة " ليفوز بـ(158) مقعد ، وحصد (53%) من مَقاعد البرلمان عام (1965) ومع استمرار حالة عَدم الاستقرار ألسياسي خاصّة مع تَصاعد المظاهرات ألطلابية ، ونمو ألحركات ألشبابية ، وتوجيه القيادة ألعسكرية إنذار لرَئيس الوزراء "سليمان ديميريل"، بأنّ الجيش سَيمارس حَقه ألدستوري في تَولي مَقاليد ألحكم إذا أستمرت حالة الفوضى ألسياسية ، وتصاعد مَظاهر عَدم الاستقرار ألسياسي منذ العام (1971) حتى العام (1980) [3] . وتَميزت تلك ألمرحلة بعَدم قُدرة أيّاً من الحزبين ألرئيسين "حزب الشعب الجمهوري" ، و "حزب العدالة والتنمية " على تَشكيل حُكومة الأغلبية ، ولم تَكن لديهم القدرة في ذلك ألوقت على تَشكيل حُكومة ائتلافية .

واجهت تركيا خلال السبعينيات من القرن الماضي أوضاعاً أمنية واقتصادية وسياسية متدهورة مع فشل الحكومات التركية المتعاقبة في تلك الفترة على وضع الحلول لمعالجة هذه الفوضى [4] ، إذ تصاعدت وتائر العنف السياسي للمتطرفين في اليمين واليسار واحتمال أن يؤدي هذا العنف إلى نشوب حرب أهلية تقود بدورها إلى انهيار النظام وتفكك وحدة البلد [5] ، إذ حَدثت مَوجة عنف شديدة ، حيث أسفرت عن اعتقالات عديدة لقيادات ألأحزاب ألسياسية ، وَتصاعد العنف ألسياسي ، مما أدى إلى تَدخل الجيش مرة أخرى مَع انقلاب عام

---

[1] - ابتسام علي مصطفى : التحول الديمقراطي في تركيا في فترة ما بين 1990 و2014، رسالة ماجستير، كلية اقتصاد وعلوم سياسية، جامعة القاهرة – مصر ، 2007، ص 14 .

[2] - إدريس بووانو: البدايات الأولى للتيار الإسلامي في تركيا ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2009، ص 44 .

[3] - ندى محمد إبراهيم الموافي و (آخرون) : مصدر سبق ذكره ، "الانترنيت" . للمزيد ينظر : فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف: الصراع السياسي في تركيا ، الأحزاب السياسية والجيش ، ترجمة : يوسف إبراهيم الجهماني ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، 1997، ص384 .

[4] - وصال نجيب العزاوي: المؤسسة العسكرية التركية ـ دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية (1960 - 1980) ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد (81) ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، 2005 ، ص100.

[5] - جان تونجان: نظام القانون الدستوري التركي الجديد، ترجمة: صلاح سليم علي، مركز الدراسات التركية، سلسلة إصدارات المركز، جامعة الموصل، 2006، ص5.

(1980) بقيادة " كنعان ايفرين " ، وفرضَ الأحكام ألعرفية ، وكذلك وقف نَشاط ألأحزاب ألسياسية في تركيا ثم حلّها ، وَحلّ ألنقابات أليسارية ، واليمينية ألقومية ، وذلك لأنَّ الانقلاب كان يَهدف لإحداث تَغيير جَذري في النظام ألسياسي التركي ، وَمن ثم وضع دُستور جَديد في عام (1982) من خلال لَجنة تَشريعية فَرضتّها ألمؤسسة ألعسكرية ، ومَجلس ألأمن ألقومي ، وتَضمن (193) مادة ، إذ رَسخت فيها مبادئ ألجمهورية ألعلمانية ، وأحكمَت قبضة ألسلطة ألتنفيذية في يَد رَئيس الأركان ألتركي " كنعان ايفرين " ، وظلّ وَقف نشاط ألأحزاب ألسياسية حَتى العام (1983) ، وهو العام ألذي تَم تَأسيس فيه أولَ حزْب سياسي بَعد الانقلاب ، وهو حزبْ " الديمقراطية القومية " بِزعامة الجنرال ألمتقاعد " تورغت سونالب " [1] . ولهذا فإن قادة الانقلاب العسكري كانوا يهدفون إلى توفير الهدوء وإنهاء الخلافات السياسية وجعل المجتمع التركي بكامله لا سياسياً بعد أن عانى مسلسل القتل اليومي بين الأطراف المتصارعة وزيادة البطالة وارتفاع معدلات التضخم [2] .

<u>ألمرحلة ألرابعة من</u> (1983) إلى (2001) :

بَدء تَصاعد تَيار الإسلام ألسياسي مُنذ أواسط تسعينيات القرن الماضي عَن طَريق عَدد من ألأحزاب ذات الطابع الإسلامي ، والتي واجهت ألنفوذ ألكمالي ، ومن ضمنها " حزب الرفاه " ، والذي أسّسه " نجم الدين أربكان " ، فهو مَن أنجحَ تَجارب ألأحزاب الإسلامية ، حَيث وَصل للسلطة في العام (1996) ، وتشكيل حكومة ائتلافية مَع حزب " الطريق القويم " ، ولكن حُكومة " نجم الدين أربكان " لم تَستمر طَويلاً ، حيث انتهى عَهدها في العام (1997) ، وانهارت بسَبب الانقلاب في ذلك ألوقت ، ليَتم بَعدها استبعاد " أربكان " من الحكومة ، وتتألف حُكومة جَديدة برئاسة زَعيم حزب ألوطن " مسعود ديلماز " في العام (1997) ، وتَم حَظر "حزب الرفاه" نهائياً بحُكم قَضائي من ألمحكمة ألدستورية ألعليا في العام (1998) ، وفي العام (2000) كان ألحدث ألأكبر في تاريخ ألحركة ألسياسية التركية ؛ وهو تَأسيس حزب " العدالة والتنمية " ليَكون هَو المُعبر عَن تَيار الإسلام ألسياسي [3] .

<u>ألمرحلة الخامسة من</u> (2001) – إلى ألآن :

في هذه المرحلة بدء بزوغ قوة حزب العدالة والتنمية على الصعيد السياسي ككل منذ فوزه بالانتخابات ألنيابية في العام (2002) ، وقد تَرتب على ذلك تَصفية كَثير من الرموز ألسياسية ، وألتي تَسببت في الأزمة ألاقتصادية ألتي حلت في تركيا عام (2001) ومنهم " رولت باهتشلي " زَعيم ألحركة ألقومية و" مسعود يلمز "

---

[1] - للمزيد ينظر : إبراهيم خليل أحمد و خليل علي مراد: إيران وتركيا دراسة في التاريخ المعاصر، مركز الدراسات التركية، الموصل، 1992، ص 302. وكذلك ينظر : رعد عبد الجليل : النظام السياسي التركي 1980-1985، النظم السياسية في العالم الثالث، مجموعة بحوث، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد 1987، ص197.

[2] - Donperels : The Middle East Today ،4th edition ،New York ،1983 ،p.144

[3] - أسيل عصام الدين : صعود التيار الإسلامي في تركيا ومصر الأسباب والأنماط والدلالات ، رسالة ماجستير، كلية اقتصاد وعلوم سياسية ، جامعة القاهرة – مصر ، 2015 ، ص 74 .

زعيم حزب ألوطن الأم ، وتوجد نسبة كَبيرة من الكتلة الغير تَقليدية ، قد صَوتت لحزب ألعدالة وألتنمية ، وهي لم تَكن تصوت لأجل الحزب أو برنامجه ، ولكن من أجل ألتخلص من حُكومات عانت في ظلّها تُركيا من أزمات عديدة ، وذلك من خلال بَعض ألإحصائيات ألخاصة بمعدل النمو في عام (1997) حيث كان (8.3%) هَبط إلى (9.4- %) في نوفمبر عام (2002) ، لذلك قَررت الأغلبية السياسية التركية التصويت لـ(حزب العدالة والتنمية) لأنجاده من تلك الأزمات ، وخاصة مع وجود أردوغان ألذي يَحمل تَجربة ناجحة من خلال العمل الخدمي ، عندما تولى منصب عمدة مدينة إسطنبول [1] . إذ سعى حزب العدالة والتنمية، إلى إجراء تعديلات دستورية تحد من سلطة المؤسسة العسكرية ورقابتها على كافة مؤسسات الدولة ، وبالفعل فقد أقر البرلمان في أب 2003، حزمة من الإصلاحات شملت عدداً من التغييرات في مجلس الأمن القومي [2] .

وأجريت في تركيا (14) تَعديل دُستوري تَركز حَول تَعزيز وتَرسيخ الحقوق والحريات ألأساسية ، وأهم هذه التعديلات ألدستورية ((تَعديل 7 مايو 2004 ، والذي يَنص على" إلغاء عُقوبة الإعدام ، ومحاكم أمن الدولة وضمان حُرية ألصحافة، ولا يجوز تَسليم المواطن ألتركي لأي دولة أجنبية دون الرجوع للسفارة التركية ، وذلك طبقًا لمبدأ حماية المواطن ألتركي)) ، و ((تعديل 29 أكتوبر 2005 ، والذي ينص على " زيادة سلطات المجلس الوطني الكبير)) ، و((تعديل 13 أكتوبر 2006 ، وهو عبارة عن " إجراء تَعديل بُخصوص السن الذي يؤهل للترشح للانتخابات ألنيابية من 30 عام إلى 25 عام "))، و((تعديل 10 مايو 2007 ، فقد إضافة مادة مؤقتة للدستور تنص على " أن تَتضمن قسيمة الاقتراع ألمشتركة لأسماء ألمرشحين ألمستقلين في أول انتخابات برلمانية عامة ")) ، و((تعديل 31 مايو 2007 ، وتضمن على " الموافقة على إجراء انتخابات المجلس الوطني الكبير كل أربع سنوات)) [3] .

وفي الاستفتاء الدستوري الأخير في تركيا حول تعديل الدستور في 16/ أبريل/2017 فقد صوت الناخبون على 18 تعديل فقد مقترحاً على دستور تركيا التي اقترحها حزب العدالة والتنمية منذ مدة طويلة فضلاً عن موافقة حزب الحركة القومية على هذه التعديلات وهو حزب معارض ، إذ شملت التعديلات الأخذ بالرئاسة ألتنفيذية والتي تَحل مَحل نظام ألحكم ألبرلماني ألقائم ، وإلغاء مَنصب رَئيس الوزراء ليَحل مَحله رَئيس ألجمهورية ، وَرفع عَدد المقاعد في البرلمان من (550) إلى (600) مقعد ، وَتغييرات في المجلس ألأعلى للقضاة والمدعين ألعامين . وفي " 20 يناير 2017 " صَوت البرلمان لطرح التعديلات ألمقترحة على الاستفتاء

---

[1] - ندى محمد إبراهيم الموافي و (آخرون) : مصدر سبق ذكره ، "الانترنيت".

[2] - احمد ت. كورو : العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين " الولايات المتحدة – فرنسا – تركيا " ، ترجمة : ندى السيد ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ط1، بيروت ، 2012 ، ص 254 .

[3] - للمزيد ينظر : طارق عبد الجليل : الجيش والحياة السياسية " تفكيك القبضة الحديدية " ، في محمد عبد العاطي محررا ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، ط1، قطر، 2010، ص ص 79- 80 .

بأغلبية لتصل إلى (339) صوتًا ، متجاوزاً بذلك الغالبية ألمطلوبة من ثلاثة أخماس، والتي تَضم(330) صوتاَ وأعلن ألرئيس " رجب طيب أردوغان " تاريخ الاستفتاء في " 16 أبريل 2017 " [1] .

يتبين لنا مما تقدم أنَّ النظام السياسي التركي مر بمراحل تطور مستمرة على طول مدة حكمه سواءً من قبل الأحزاب السياسية أو من خلال المؤسسة العسكرية أي عن طريق الانقلابات العسكرية ، ونتج عنه تغييرات عديدة ، نلمح منها على المستوى النظام أو مستوى الدستور ، ولهذا التطور قد حقق تطوراً بالسير بإتجاه الديمقراطية ، لانَّ الأنظمة تتطور وفقاً للتطورات الأنظمة العالمية الديمقراطية ، وهذا ما قد نلمحه من خلال " حزب ألعدالة وألتنمية " من خلال مساهمته في تطور الحياة ألسياسية التركية

المبحث الثاني: التحول من الحزب الواحد إلى ألتعددية ألحزبية في (تركيا)

إنَّ بدايات تشكيل الاحزاب السياسية في تركيا بدأت منذ نشوء حركة التنظيم السياسي داخل صفوف الجيش العثماني مع بدايات حرب الاستقلال ، أي بعد هزيمة الدولة العثماني خلال الحرب العالمية الاولى 1918 ، من خلال تشكيل بعض الجماعات الشعبية التي أتصفت بالوطنية ، وبعض الضباط من الجيش ، وكان على رأسهم "مصطفى كمال اتاتورك" ، وقد تكونت الاحزاب السياسية بعد ذلك التشكيل ، لتشكل مرحلة الأحزاب السياسية في تركيا . وقد مرت الحياة الحزبية في تركيا بمراحل متعددة . إذ أنتقل النظام السياسي من مرحلة الحزب الواحد والتي استغرقت الفترة من 1923 وحتى عام 1945 ، إلى مرحلة تعدد الأحزاب السياسية وتخللت هاتين المرحلتين ثلاثة انقلابات عسكرية خلال السنوات 1960 و1970 و 1980 استهدفت الإبقاء على الأسس العامة التي بني عليها النظام السياسي التركي . وبهذا يمكن عرض التحول من خلال المطالب الاتية :

المطلب الأول :- مرحلة الحزب الواحد .

تولى مصطفى كمال أتاتورك رئاسة الجمهورية وأصبح عصمت إينونو رئيس الوزراء، وأسس أتاتورك حزب الشعب الجمهوري ولم يسمح لتأسيس حزب آخر، بحجة المحافظة على الاستقرار العام للجمهورية، وبالرغم من الخناق الذي فرضه حزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية الديمقراطية ، وقد رسخ حزب الجمهوري نظام حكم الحزب الواحد الذي سيستمر حتى عام 1946 [2] . فقد أكد " مصطفى كمال أتاتورك " عدداً من المفاهيم ، لعل في مقدمتها حصر النشاط السياسي بحزب واحد ينفذ أهدافه في بناء تركيا الحديثة ، وذلك لأنَّ

---

[1] - الموسوعة الحرة : الاستفتاء الدستوري التركي 2017 ، من على الموقع الالكتروني .
https://ar.wikipedia.org/

[2] - ترك برس : عصر حكم الحزب الواحد في تركيا " 1923 – 1946" ، مقال منشور في موقع ترك برس 2016 ، من على الموقع الالكتروني .
https://www.turkpress.co/node/20002

تعدد الأحزاب ستقود البلد إلى عدم الاستقرار ، وكان حزب الشعب الجمهوري وسيلة أتاتورك في ذلك ، إذ أسس "مصطفى كمال أتاتورك" حزب الشعب في 20 تموز 1923 أي قبل إعلان الجمهورية في تشرين الأول 1923 وفي أثناء مفاوضات لوزان ، ووضع له منهاجاً قصيراً ظَلّ في الإجمال أساس منهاج الحزب ويتلخص بالاتي[1] :

1- يأخذ الحزب على نفسه توطيد حكم الشعب ، وممارسة الشعب لهذا الحكم بنفسه وترقية تركيا حتى تصبح دولة عصرية وجعل القانون هو الحاكم المطلق .

2- إنَّ حق الشعب في نظر الحزب هو أنّ يكون أفراد الأمة متمتعين بمساواة مطلقة تامة ، ولا يعترف الحزب بأي تفاوت طبقي أو طائفي أو عنصري أو اقتصادي من شأنه الإخلال بمساواة وحقوق الجميع.

وعقد الحزب مؤتمره الأول في 15 تشرين الأول 1927 وتقرر أنْ يعقد الحزب مؤتمراً كل أربع سنين ، أما نظام الحزب وشعاره فهو يرتكز على أربعة أركان التي وصف بها تركيا الحديثة وهي (الجمهورية والملية والشعبية والعلمانية) وأضيف ركنان آخران خلال المؤتمر الثاني الذي انعقد في عام 1931 وهما(الدولية والانقلابية) وقد أدخلت هذه الأركان في صلب الدستور عام 1937 فأصبحت أساس نظام الدولة التركي .

واجه مصطفى كمال أتاتورك، بعد تأسيس الجمهورية، انقساماً حاداً بين النخب السياسية والمؤسسة العسكرية، حول طبيعة النظام السياسي وهوية الدولة، ذلك إن جنرالات المؤسسة العسكرية معظمهم كانوا متحررين ومؤمنين بضرورة التغيير لكنهم احتجوا : (بأنهم لم يطيحوا بملكية مطلقة لكي ينشئوا جمهورية مطلقة تحت الحكم الشخصي لمصطفى كمال) [2] . إزداد التوتر بين الطرفين مهدداً بالانفجار، فعمد مصطفى كمال إلى اتخاذ قرار من خلال المجلس الوطني الكبير في 16 كانون الأول 1924، ينص على أن كل من يرغب بالعمل في السياسة من العسكريين عليه أن يستقيل من منصبه داخل المؤسسة العسكرية، وقد ضمن القرار تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي المباشر، فضلاً عن أن الدستور التركي نص في المادة 24 منه على (عدم الجمع بين عضوية المجلس الوطني الكبير ووظيفة حكومية في شخص واحد) [3] .

حَكَم تركيا بدايةً " حزب الشعب الجمهوري " فَجمع " كمال أتاتورك " بين رئاسة الحزب ألسياسي ألحاكم ورئاسة ألمؤسسة ألعسكرية ألحاكمة معاً ، فأصبَحت ألجمهورية ألتركية مَحكومة مَن ألمؤسسة ألسياسية ،

---

[1] - إبراهيـم خليل أحمـد و(آخرون) : مصدر سبق ذكره ، ص ص 157 – 158 . للمزيد ينظر : عقيل سعيد محفوظ : جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2008، ص37.

[2] - كوثر طه : مصدر سبق ذكره ، ص67.

[3] - حسن عادل محمد : الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2013 ، ص 5 .

والعسكرية باجتماع الرئاستين في شَخص رَئيس ألجمهورية ومؤسسها ألجديد ، ولكن رَغم استمرار نَموذج هذا ألحكم في تَركيا لأكثر من عقدين إلا أنه سُرعان ما أعلّن فَشله بسَبب إصرار الجيش على فَرض الأيديولوجيا ألعلمانية ألمتشددة ، تلك ألعلمانية ألتي أستوردها " حزب الشعب الجمهوري " من أوروبا لَتحديث تُركيا من وِجهة نَظره ، وفرضها بالقوة ألعسكرية ، وحكم الحزب الواحد ألذي يُمسك بكل مَقاليد الدولة بالكامل [1] . غَير أن نظام الحزب الواحد قَد عرض البلاد إلى مَصاعب عَديدة مثل الرفض ألشعبي لنظام ألحكم ، أضعَف الاقتصاد ، والمعارضة ألخارجية من أمريكا والدول الأوربية فَلم يَكن هناك مَفر من الاستجابة إلى المطالب ألداخلية والخارجية مما أدى إلى إجراء انتخابات بَرلمانية على أساس ألتعدد ألحزبي وفق " النظام البرلماني التركي " .

المطلب الثاني :- مرحلة التعددية الحزبية .

للأحزاب السياسية دوراً رئيساً في أية دولة إذ توجد الظاهرة الحزبية في اغلب المجتمعات المعاصرة سواءً أكانت ليبرالية أو شمولية [2] ، أما على الساحة التركية فقد ظهرت مجموعة من الأحزاب كان لها الأثر المباشر على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي . نتيجة إنعكاس نتائج الحرب العالمية الثانية على البنية السياسية في تركيا، إذ اضطر مصطفى عصمت إينونو الإعلان عن بدء مرحلة سياسية جديدة، تودع فيها تركيا نظام الحزب الواحد، وتلج إلى التعددية الحزبية والحياة الديمقراطية [3] . إذ صدر قانون الأحزاب السياسية في 1983/4/24 والذي حدد بموجبه ماهية الأحزاب السياسية وشروط تأسيسها ففي المادة الرابعة من هذا القانون تم وصف الحزب السياسي على انه :(عنصر من العناصر الأساسية للحياة الديمقراطية السياسية) . اما من ناحية عمل الأحزاب السياسية فأن هذه المادة أكدت على : (أنه لا يمكن للأحزاب السياسية المنشئة العمل وفق سلوك مناقض للمبادئ الديمقراطية و بضمنها العلمانية) [4] ،

إنتهت المرحلة الأولى من تأريخ الحركة الحزبية في تركيا بانتهاء الحرب العالمية الثانية واقتضت ظروف ما بعد الحرب أنّ تقدم البرجوازية التركية على خطوة مهمة تتعلق بتطويع " الأتاتوركية " للمتغيرات الجديدة في العالم ، ولعل في مقدمتها الرغبة في بدء عهد جديد يتوافق أساسه الإيديولوجي مع الأسس الديمقراطية الغربية ، وفي رسالة السنوية إلى "المجلس الوطني الكبير " عام 1945 أشار "عصمت إينونو" خليفة أتاتورك في الحزب والدولة إلى ضرورة أنْ يكون هناك معارضة دستورية ، وَهو ما تَم في العام (1950) مَن انتخابات بَرلمانية

---

[1] - ندى محمد إبراهيم الموافي و (آخرون) : مصدر سبق ذكره ، "الانترنيت" . للمزيد ينظر : وليم هيل : الجيش والسياسة في تركيا 1960-1973، في اندروا فنكل ونوكهت سيرمان محررين، تركيا المجتمع والدولة، ترجمة حمدي الدوري، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2002، ص70

[2] - علي حسين أحمد : التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 129 .

[3] - حسن عادل محمد : المصدر السابق ، ص 10 .

[4]- Mehmet yasar Geyikdagi : Political Parties in Turkey ، U.S.A. ، 1984، p.147 .

مُتعددة ألأحزاب . وقد دخلت تركيا مرحلة جديدة وهي صراع الأحزاب ، فأنتقل النقاش والجدل من السياسة والديمقراطية إلى ألدين والعلمانية ، فازدياد ألحرية ألسياسية وَتطورها قد أدى إلى إعادة تَناول ألعلمانية وتوجهاتها ، وَقد كان هناك ألفرد والمجتمع ، ويعد ذلك نظاماً تربوياً لا يمكن إغفاله ، و" المعتدلون " وهم إلى جانب مَيلهم نَحو ألمحافظين يَعتبرون أن ألدين من ألحقوق ألشخصية لكل فرد ، أي أنه حَق من حقوق الإنسان ، طالما أن ألحرية ألدينية مكفولة ، و " العلماني " كان معارضاً للدين أياً كانت الدوافع والغايات [1] .

شهدت الساحة السياسية التركية منذ عودة المدنيين للحكم عام 1982 ظهور العديد من الأحزاب السياسية والتي أنشئت بموجب قانون الأحزاب السياسية التركي الجديد ، وقد بلغ عدد الأحزاب ما يقارب المئتي حزب سياسي ، بعضها ما زال يعمل على الساحة السياسية ، وكان لها أثر في الحياة السياسية التركية ولكنها تعرضت للعديد من الانتقادات ، بسبب ضعفها الشعبي أو بسبب نظمها السياسية الداخلية ، كمجموعة من (الأحزاب الصغيرة) وهذه الأحزاب هي : (حزب العمل الشعبي والذي تأسس عام 2000 – حزب الشباب والذي تأسس عام 2002 – الحزب الشيوعي التركي والذي تأسس عام 1921 ولكنه كان محضوراً بسبب نشاطاته السياسية المعارضة ، وأعيد تشكيله عام 2001 – حزب الوطن الأم تأسس عام 1983 وقد اندمج مع حزب الطريق التركي عام 2005 ليشكلا الحزب الديمقراطي التركي) [2] .وأن هذه الأحزاب تمتلك شعبية قليلة وقد شاركت بالانتخابات ولم تحصل على الأصوات التي تؤهلها للحصول على مقعد داخل البرلمان التركي، وهناك مجموعة من الأحزاب السياسية وهي محافظة في توجهاتها قد أغلقت إثر الانقلاب العسكري عام 1980 كـ(حزب العدالة) وأحزاب سياسية أسلامية أيضاً كـ(حزب الإنقاذ الوطني) . وهناك بعض الأحزاب محظورة من العمل السياسي بقرار من المحكمة الدستورية التركية كأحزاب يسارية (حزب العمال التركي) وأحزاب أسلامية (حزب الرفاه) و(حزب الفضيلة) . وهناك أحزاب انفصالية (الحزب الديمقراطي الشعبي) .

وهناك مجموعة من الأحزاب السياسية التركية التي اندمجت مع أحزاب أخرى أو أحزاب سياسية قد حُلّت بسبب كثرة النزاعات الداخلية أو بسبب غياب أو عدم وجود ظروف ديمقراطية تسمح لهذه الأحزاب بممارسة أنشطتها السياسية كالانقلابات العسكرية التي حدثت في تركيا كانقلاب عام 1960 و عام 1971 وعام 1980 ، فقد اندمجت الأحزاب اليمينية مع بعضها البعض كاندماج (حزب تركيا الجديد والذي تأسس عام 2002 واندمج مع الحزب الشعب الجمهوري ومؤسسه كمال أتاتورك عام 1923) ، ومن الأحزاب التي حُلّت

[1] - علي حسين أحمد : المصدر السابق ، ص 129 .
[2] - للمزيد عن تشكيل الاحزاب ينظر لـ : خالد عبد الوهاب عبد الرزاق : الأحزاب التركية وقضايا المشرق العربي 1974/1945: دراسة وثائقية تاريخية ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 2008 ، ص ص 25 - 33 .

نفسها الأحزاب اليسارية (كالحزب الجمهوري أليبرالي فقد حَلّ نفسه عام 1930 نتيجة تأييد بعض أعضائه لحزب الشعب الجمهوري) [1] .

ومنذ تأسيس الجمهورية التركية في 29 تشرين الأول 1923 لم تمنع الأحزاب السياسية إلا في السنوات الثلاثة 1983-1980 حيث يعد الاستفتاء على دستور 1982سمح في مايس 1983 بتأسيس أحزاب سياسية بأسماء وزعامات جديدة كانت وحسب تسلسل تاريخ تأسيسها على النحو التالي[2]:

1- الحزب الديمقراطي الوطني: أسس في 16 أيار 1983 بزعامة توركورت صونالب، وهو حزب يميني مؤيد للسلطة العسكرية.

2- الحزب الشعبي: أسس في 19 أيار 1983 مؤسسه نجدت كالب الذي استقال من وظيفته كمستشار في مجلس الوزراء للتفرغ إلى العمل السياسي، ثم انتقلت زعامته بداية تموز 1985 إلى أيدن كور كشان وترأس المعارضة الدستورية من 1983-1987.

3- حزب الوطن الأم: أسس في أيار 1983 بزعامة الاقتصادي توركوت أوزال الذي استقال من منصبه كمساعد الوزراء في 14 تموز 1982، وهو حزب يستهدف احتلال مركز حزب العدالة الذي تزعمه سليمان ديميريل في السبعينات.

وفيما يلي أستعراض لأهم ألأحزاب السياسية الرئيسية التي تَتواجد عَلى الساحة التركية (الأحزاب الكبيرة)، والتي شاركت في الانتخابات الأخيرة وحصلت على الأصوات التي تؤلها للحصول على مقاعد في البرلمان التركي ، والتي تَتَمثل فيها هذه التيارات وتُعبّر عن التعدد الحزبي في تُركيا :-

1- حزب الشعب الجمهوري .

تأسس الحزب في 20 تموز 1923 قبل إعلان الجمهورية في تشرين الأول 1923 في أثناء مفاوضات "لوزان " [3] ، على يد مؤسس الجمهورية التركية "مصطفى كمال أتاتورك" وهو من أول الأحزاب السياسية بعد إعلان الجمهورية في البلاد .

ويعد هذا الحزب من أكبر القوى المنافسة الوحيدة للإسلاميين في الانتخابات في ظل تراجع شعبية الحزب الديمقراطي[4] ولأنه معارض للحزب الحاكم فأنه يطرح مجموعة مبادئ ويدعمها بقوة مثل تدخل الجيش في السياسة ويبدي تحفظه حول مساعي تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي . فضلاً عن رفضه تسوية قضية الأكراد في بلده ومسألة المساواة للأقليات في بلاده من غير المسلمين.

---

[1] - المصدر نفسه . وينظر كذلك : علي حسين أحمد : المصدر السابق ، ص 129 .

[2] - وصال نجيب العزاوي : بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (5 – 6) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2016 ، ص 18 .

[3] - إبراهيم خليل أحمد و(آخرون) : مصدر سبق ذكره ، ص 158 .

[4]- يوسف إبراهيم : اتاتوركية القرن العشرين ، سلسلة ملفات تركية ، دار حوران للطباعة والنشر ، دمشق ، 2001 ، ص23.

حصل الحزب في انتخابات عام 2002 على نسبة 19.6% من أصوات الناخبين وحصل على 178 مقعداً [1] ، وفي انتخابات عام 2007 وقف الحزب الشعبي الجمهوري مع حزب العدالة والتنمية في مواجهة بعضهما لأنهما من أهم الأحزاب السياسية على الساحة التركية فالشعب الجمهوري يعد حزب المركز القديم وحزب العدالة والتنمية بوصفه حزب الأقاليم وحزب الإصلاحات، وحصل الشعب الجمهوري على نسبة 20.79% وبواقع 112 من مقاعد البرلمان بعد ذلك عقد جناح القوميين المعارضين آمالهم على رئيس الحزب (كمال كيلجدار اوغلو) الذي شارك في انتخابات عام 2011 بعد استقالة زعيمهم السابق (دنيز بايكال)[2] ، اما في عام 2015 فقد حقق نسبة 25% وبواقع 134 مقعداً وبهذا حل بالمركز الثاني بعد حزب العدالة والتنمية ، وعلى المستوى الإقليمي فإنَّ الحزب من الداعين إلى الاهتمام بتنمية علاقات تركيا مع دول المنطقة وتنمية تلك العلاقات ولاسيما في الجانب الاقتصادي ، وله موقف معارض من دعوات حزب العمال الكردستاني حول الانفصال.

2- حزب ألحركة ألقومية .

أسّسَ هذا الحزب " ألب أرسلان توركش " في العام (1969) [3] ، ويقوده اليوم " دولت باهجلي " ، حيث يعد "حزب الحركة القومية " ثالثُ أكبر حزبْ سياسي في تُركيا بعد " العدالة والتنمية " و" الشعب الجمهوري "، وَكما يُشير أسم الحزب فَإنه قَومي ألتوجه ، وَيُمجّد ألقومية التركية على غيرها ، ويُعارض عَملية السلام ألتي تَقودها الحكومة و" حزب العدالة والتنمية " مع الأكراد .

وقد حصل الحزب في ألانتخابات ألبرلمانية ألأخيرة ألتي جَرت في السابع من حُزيران عام (2015) ، على ما يُقارب (16%) من الأصوات ، وَبذلك أحتل مَوقع رابع كُتلة بَرلمانية بُحصوله عَلى (40) مَقعد ، لَكنهُ مُنذ اليوم الأول لِنتائج ألانتخابات رَفض ألمشاركة في حُكومة إئتلافية مع " حزب العدالة والتنمية " ، وكان أول مَن دعا إلى انتخابات مُبكرة .

3- حزب ألعدالة وألتَنْمية .

تأسس الحزب يَوم (14/آب/2001) مِن قبل النواب ألمنشقين عَن "حزب الرفاه الإسلامي" [4] ، ألذي تَم حَله بِقرار صادر مِن ألمحكمة ألدستورية التركية في (22 حزيران 2001) ؛ وذلك بسبب دخول (مروة قاوقجي) وهي احد أعضاء حزب الفضيلة ، إلى البرلمان وهي مرتدية الحجاب مما أثار العلمانيين عليها ، وقد

---

[1]- جمال إسماعيل كركولي : أزمة الرئاسة التركية 2007 ، دراسات إقليمية ، المجلد (5) ، عدد (10) ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، 2008 ، ص208.

[2]- أحمد ألسيد تُركي : ألأحزاب ألعلمانية في تُركيا ، مَجلة السياسة ألدولية ،العدد (131) ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 1998، ص148 .

[3] - ندى محمد إبراهيم الموافي و (آخرون) : مصدر سبق ذكره ، " الانترنيت" .

[4] - نوال عبد الجبار سلطان الطائي : تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا ، مجلة شؤون إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، 2007 ، ص 25 .

كانوا أعضاءه يمثلون جناح المجددين في حزب ألفضيلة . فقد حقق الحزب بِزعامة " رجب طيب أردوغان " رئيس الجمهورية الحالي شُهرة مَحلية وإقليميّة وعالميّة بِفضَل نَجاحاته ألسياسية والاقتصادية ألكبيرة ألتي جَعلت تُركيا في مَصاف الدول ألمتقدمة . بلغ عدد أعضائه المؤسسين (ثلاث وستين) شخصا برئاسة " رَجب طَيب أردوغان " ورفيقه " عَبد الله غَول " الذي انتخب أول زعيم للحزب ، وعرف التنظيم خلال رئاسته نجاحات ذات صدى إقليمي وعالمي . وحزب العدالة والتنمية هو الحزب الثالث والتسعون بعد المائة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية ، والذي قدم صوره على إنه حزب ديمقراطي محافظ يتمسك بمرجعيته الدينية، لكنه لا يبحث للانفصال عن الحركة الرأسمالية. وهو يستند إلى قاعدة انتخابية غير متجانسة سبق وأن أوصلت حزب الوطن الأم إلى السلطة عام 1983 [1] .

يمثل هذه الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار وتمكن من قيادة البلاد منذ عام 2002 بشكل منفرد ، وكانت نسبة الأصوات وعدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب في كل جولة انتخابية تزيد عن سابقتها

وقد خاض " حزب ألعدالة والتنمية " الانتخابات في (3 تشرين الثاني 2002) وفاز بأغلبية 34.2% وحصل على (363) مقعداً في البرلمان من أصل (550) ما مكنه من تشكيل الحكومة بمفرده بعيداً عن الائتلافات مع الأحزاب الأخرى [2] ، وَيؤكد الحزب عَدم مُعارضته للعِلمانية وَللمبادئ ألتي قامت عَليها ألجمهورية التركية ، ألرئيس الحالي للحِزب هَو " أحمد داود أوغلوا " ألذي أُختير بتاريخ (1 أيار 2009) وزيراً للخارجية في الحكومة التركية الستين قَبل أنّ يُعين رَئيساً للحكومة في (28 آب 2014) . وقد حصل الحزب في الانتخابات التشريعية 2015 على (317) مقعداً في البرلمان التركي . وقد جاء "حزب العدالة والتنمية " بعدد من المبادئ والأهداف ومن أهم هذه الأهداف هي [3] :-

أ- عد الاحتياجات الأساسية الثلاثة " العدالة والحرية ولقمة العيش " مؤكداً بذل الجهود الممكنة كافة لتلبيتها .

ب-رفض تقديم العلمانية على إنها عدو للدين وأوضح انه سيعمل على مجابهة هذا المفهوم المغلوط عبر الحزب .

ت-تأكيد أن لا يكون داخل الحزب مكان لسطوة الزعيم.

ث- عد الحقوق والحريات مكفولة.

---

[1] - ميشال نوفل: عودة تركيا إلى الشرق ، الدار العربية للعلوم ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 2010 ، ص 63 .

[2] - محمد ياس خضَير : الدور ألأمريكي في سِياسة تُركيا حِيال الاتحاد الأوربي ، (1993- 2010) مَركز دِراسات الوحدة ألعربية ، بيروت – لبنان ، 2010 ، ص225.

[3] - أحمد نوري ألنعيمي : العلاقات ألعراقية التركية ألواقع والمستقبل ، مَجلة ألعلوم ألسياسية ، العدد (29) ، كُلية ألعلوم ألسياسية، جامِعة بَغداد ، 2004 ، ص 28 .

4- حزب الشعوب الديمقراطي .

تأسس حزب الشعوب الديمقراطي عام 2012م كثمرة من ثمار التفاوض بين الحكومة التركية والزعيم الكردي المسجون (عبد الله أوجلان) ، إذ دعا أنصاره إلى ترك السلاح وخوض العملية السياسية للحصول على مطالبهم ، ومنذ ذلك الحين عُرف الحزب بأنه الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني [1] ، وهو حزب يساري كردي ، وَيتزعمه " صلاح الدين دميرطاش " ، وهو رابع حزبْ سياسي في البرلمان ألتركي ، إذ تَمكن مِن اجتياز عَتبة الانتخابات ألبرلمانية بحصوله على (9،7%) من أصوات الناخبين في آخر انتخابات بِرلمانية في تركيا .

يصرح الكثير من السياسيين الاتراك حول تشكيل الحزب بأنه يعتمد بصورة كبيرة على المرأة ومشاركتها السياسية وتفعيل دورها السياسي ، حتى أن نصف مرشحيه للبرلمان من شخصيات نسائية ، وأنَّ ألكثير من المُراقبين يَتهمون الحزب باستخدام لُغة التهديد ، وتَخويف الناخبين بالسلاح ألذي بِيد تَنظيم " البي كاكا " ، كما يَتهمه آخرون بِأنه الجناح ألسياسي للحِزب المعادي لِتركيا .

وَيدّعي قادة الحزب أنّ حِزبهم يُمثل كُل الأكراد ، ويحافظ عَلى حُقوقهم ويدافع عَنهم ، رُغم أنّ " حزب الشعوب الديمقراطي " قد حَصل على أصواتٍ من يَساريين غَير أكراد في الانتخابات . وَفي ظِل تَربع " حزب العدالة والتنمية " عَلى عَرش ألسلطة منذ العام (2002) ، قد حَصل الأكراد على حُقوقهم ألسياسية كاملة ، وَتنعموا بِمساحة كَبيرة من ألحرية ألتي جَلبها الحزب للبلاد ، وَقد تَم استيعابهم في كُل مؤسسات ألمجتمع والدولة، وهو ما لم يُحققه لَهم أي نِظام حُكم سابق للعدالة وألتنمية،. وَقد حَصل الحزب في الانتخابات ألتشريعية في العام (2015) على " 59" مقعد في داخل البرلمان التركي .

المبحث الثالث

دور " حزب العدالة والتنمية " في ألتحول ألديمقراطي

في (تركيا) بعد 2002

إذا كان تأسيس الجمهورية قبل نحو مئة عام قد شكّل التحوّل الأول والكبير في التاريخ السياسي الحديث لتركيا، فإنَّ الانتقال إلى النظام الرئاسي يعد التحول السياسي الثاني ، غير أن مفاعيل هذا التحول سترتبط بالممارسة الديمقراطية والمؤسساتية ، فألبرلمان في تركيا هو نظام مؤسساتي موازٍ للنظام الرئاسي ، وإنّ كانت التعديلات التي تمت إجازتها على الدستور التركي لا تمنح البرلمان القوة الكافية لضبط إيقاع عمل المؤسسة الرئاسية ، كما الحال في الولايات المتحدة .

[1] - طارق عبد الجليل : الانتخابات التركية (تأثير حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات التركية) ، 2015 ، من على الموقع الالكتروني .

إذ اكتسبت التجربة التركية للتَحول ألديمقراطي أهمية خاصّة مِن قبل ألمراقبين مُقارنة بِتجارب ألتحول ألديمقراطي التي شهدها ألعالم في العقد الأخير من القرن العشرين ، وبداية العقد ألأول مِن القرن ألحادي والعشرين ، وَترجع هذه الأهمية إلى تَميز التَجربة التركية بِأنها لَم تَكن فقط تَحول نحو ألديمقراطية ، ولكنها أيضّاً كانت تَجربة تَحول نحو التعددية ، وبهذا يمكن تتبع دور حزب العدالة والتنمية في التحول الديمقراطي من خلال الآتي :

المطلب الأول :- حزب العدالة والتنمية و التحول الديمقراطي .

كان للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة التركية عام 2002، عاملاً مهماً في الصعود السياسي لحزب العدالة والتنمية، مثل استمرار حالة التشتت الحزبي، بل وتعمقها بانشقاقات وعبارات حزبية ضيقة، وفشلها في مواجهة الفساد السياسي والاقتصادي المستشري في البلاد الذي بات يهدد الاقتصادي التركي بالانهيار، كان حزب العدالة والتنمية يقدم نفسه على إنه حزب الأيادي النظيفة والتي ستخرج البلاد من أزمته المتصاعدة [1] . إذ كان للخطاب السياسي المعتدل الذي تبناه حزب العدالة والتنمية الأثر البالغ في نفوس الناخبين، حيث كان يتحدث عبد الله غول الرئيس الحالي للجمهورية التركية عن برنامج حزب العدالة والتنمية وهويته قائلا "إن الحزب سيريح الترك جميعاً، حتى الجيش، لأن سياسته لن تعتمد على الدين، وإنهم يحرصون على أن يكونوا متدينين، لكنهم ليسوا حزباً دينياً بل ولا حزب المتدينين، بل هم حزب يخدم المجتمع التركي كله، ويؤمن بأن لا ديمقراطية من دون علمانية ، ولا علمانية من دون ديمقراطية والعلمانية تعني حرية الإيمان وأن تكون الدولة على مسافة واحدة من المؤمنين جميعاً، وهذا هو أصل الحريات" [2] . فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 ، شهدت الاستراتيجية التركية تحولاً أساسياً عبر انفتاحه على الدول ، وتصفير المشكلات مع دول الجوار ، الهدف منها إعادة صياغة الدور التركي في المنطقة ، وعدها دولة محورية فاعلة إقليمياً ودولياً .

فقد أعلن " حزب العدالة والتنمية " تَفوقه في تُركيا ، وذلك لَيس لأنه صاحبْ الإسهام ألأكبر في عَملية ألتحول الديمقراطي ، ولكن لأنه أستطاع أن يُصلح ما أفسَده حِزب الرفاه ، وحزب الفضيلة وغَيرهم ، التي ادخلت تركيا في الحُروب ألأهلية ، من خلال سياسات الانفتاح على الأخر في كل المجالات . حَيث نَجد أن مَبادئ واهداف ألحزب تُعبر عَن رؤية جَديدة تَختلف عَن أفكار " الأحزاب الإسلامية " السابقة ، وعن ألأيديولوجية ألعلمانية ألمتطرفة ،وتؤكد العلاقة بَين المُجتمع والدولة ، وَكذلك أحترام الآخر، وذلك يَعكس مدى تأثره بالقيم ألموروثة مِن الإمبراطوريَة ألعثمانية، حيث أنضم إليه عَدد من التيارات ألسياسية المُختلفة ، سَواء

[1] - محمد نور الدين : تركيا الصيغة والدور ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت – لبنان ، 2008 ، ص ص 349-350.
[2] - مختار الغوث : الحركة الإسلامية في تركيا ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، 2008 ، ص 70 .

كان تَيار يَميني قومي، أو تَيار عِلماني ليبرالي، أو تَيار إسلامي مُنشق ، واجتمعت التيارات الثلاثة واتفقت على قِيم ومَبادئ مُشتركة [1] ، ومن هذه القيم المشتركة هي : (حماية حقوق الإنسان ، قيم العدالة والحرية ، ومبدأ الجمهورية هو الديمقراطية والعلمانية ، وحكم القانون) جرى استقرار حكومي ونمو اقتصادي مستدام ساهما في الاستقرار السياسي ، ومن هنا ، يعتقد الرئيس أردوغان ، ومن ورائه حزب العدالة والتنمية ، أن النظام الرئاسي سيعزّز الاستقرار السياسي الأمر الذي سيعزّز بدوره المسار الديمقراطي ويساعد على حل المسائل الوطنية العالقة . وهنا التقط أكراد كثيرون النتائج التي قد تترتب على الانتقال إلى النظام الرئاسي ، وهو تعزيز سلطة الرئيس بعيداً عن الأحزاب والمؤسسة العسكرية من أجل دفع المسألة الكردية إلى الأمام . وإذا كان المعقل الكردي في ديار بكر صوّت ضد التعديل ، فإن معظم الأكراد في المدن صوتوا لصالحه .

إذ اعتمد " حزب العدالة والتنمية " على سياسة التغيير ألشامل ، وبَرنامج التَغريب للأعَراف والتَقاليد التُركية وقاموا بِتغيير المَفاهيم الأساسِية مثل مَفهوم الدينْ ونَمط ألحياة والثقافة والتَعليم والحَياة ألاجتماعية ، وقد استطاع الحزب تَصفية (الأوليجاركية) [•] العسكرية والمَدنية والسياسِية والاقتِصادية وتَحطيم بُنيتِها بَعد مَجيئها للحُكم ، وجَعل السُلطة في يَد الشَعب ، وَقطع مَسافة كَبيرة في طَريق إقرار ألديمقراطية والمشاركة ، وكان الهَدف ألأساسي ألذي حَققه هذا الحزب يَكمن في إيجاد تَنظيمات أقتصادية وسياسية وتشريعية ، ومؤسسية داعمة للتَحول الديمقراطي، وذلك إلى جانب دَعم الحراك المُجتمعي والارتقاء بالكُتل السُكانية ألتي لَم تَحظ بالرِعاية وإشرّاكها في القرارات ألاقتصادية والسياسية . فقد كانت العشر سَنوات الأخيرة مَرحلة التَغيير بالنسّبة للتَجربة ألسياسية ألتركية في الفَترة ما بين عامي (2002–2012) ، أما المرحلة من (2013–2023) سَوف تكون مَرحلة ألتحول ألديمقراطي، وأهم مَجالات التَحول المُنظم ، والممنهج هي حَملات التَحول ألسياسي والاقتصادي .

---

[1] - ندى محمد إبراهيم الموافي و (آخرون) : مصدر سبق ذكره ، "الانترنيت" .

• - الأوليجاركية (Oligarch) الأوليغارشية أو حكم الأقليّة، هي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية. وعُرِّفَتْ "الأوليغارشية" في القاموس السياسي الفرنسي على أنَّها: "النظام السياسي الذي تكون فيه معظم القوى في أيدي عدد قليل من الأفراد، كبعض العائلات أو جزء صغير من السكان، وعادة ما تكون الطبقة الاجتماعية أو الطائفة، تكون مصدر قوتهم الثروة، التقاليد، القوة العسكرية، القسوة . ينظر : عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة، بيروت لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص 234 .

ومن الأمور المسلم بها والجلية الوضوح من خلال مفاهيم وأدبيات وأهداف الحزب إيمانه بأن الديمقراطية والشفافية فيما يتصل بالبناء الداخلي للأحزاب تمثلان نواة كفاءة النظام السياسي، وعليه أخذ الحزب على عاتقه تحقيق أهدافه وفق إستراتيجية داخلية واضحة المعالم سهلة التنفيذ، وحددت بالآتي [1] :

1- جعل الأولوية للانتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب لتحديد المرشحين لمقاعد النواب.

2- من أجل سياسة قائمة على المبادئ فإن مدة خدمة رئيس الحزب ونوابه تحدد وفقاً للوائح الداخلية للحزب.

3-إلتزام الحزب بإعلام مصروفاته كافة للجمهور وفقاً لميزانية الحزب.

4- يقوم الحزب بتخصيص جزء من ميزانيته للأبحاث والتطوير والأفرع الإقليمية للحزب.

5- يضمن الحزب لأعضائه التعبير عن آرائهم في إطار لوائح وبرنامج الحزب.

6-القدرة والاستحقاق هما أساس الاختيار للمناصب، خاصة الوزراء عندما يأتي الحزب لمسألة تشكيل الحكومة.

وقد أنهى " حزب ألعدالة وألتنمية " حالة الفساد ألسياسي والمالي، والانعزال ألوجداني مِن العَمل الاجتِماعي فَلم يَكن هُناك حِزب يَستطيع الحصول على ثِقة غالبية الأتراك ، وتَشكيل الحكومة بِمفرده لكن " حزب العدالة والتنمية " أستطا ع أن يَملأ الفَراغ الذي كانَ مَوجود قَبله .

وتُمثل انتخابات (2007) تأكيداً لِصحة النَهج المُتبع مِن قبل " حزب العدالة والتنمية " ، ومُباركة الشَعب التُركي للمَسار ألسياسي ألذي يَقوده الحزب ، والذي مِن خلالهُ استعادت تُركيا دورها وقوتها التاريخية ، إذ يشكّل الاستفتاء التركي على التعديل الدستوري تطوراً مهماً في سياق التجربة الديمقراطية التركية من ناحيتين: الأولى : قناعة الشعب التركي بمصداقية الانتخابات ، ما جعله يحتكم إلى صناديق الاقتراع لحل الخلافات ، والثانية : الانتقال من نظام برلماني إلى رئاسي يعد نقلة في تطور التجربة الديمقراطية . ونتحدث هنا عن ديمقراطية ناشئة ، استطاعت تركيا فيها المحافظة على العملية الديمقراطية ، مع وجود دولة عميقة ومؤسسة عسكرية ، طالما اخترقت المجال السياسي المؤسساتي التداولي [2] .

كما أتخذ " حزب العدالة والتنمية " خُطوات ذَكية ومناهْج مَدروسة للتَمهيد نَحو التَحول الديمُقراطي ، حَيث نَجح في أستخدام مَفهوم (الديمقراطية المحافظة) [•] ومَفهومها ألغامض حِينما قَرر إعادةَ تَشكيل مَنظومة القِيم

---

[1] - عبد الحليم الغزالي: الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا – ظلال الثورة الصامتة ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2007 ، ص 28 .

[2] - للمزيد ينظر : مراد مرجان: دور الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية (حزب العدالة والتنمية في تركيا)، على الموقع: www.alqudscenter-org/arabic/pages.php?Local-Type=12detailes=2idl=215.

• - الديمقراطية المحافظة : مصطلح صاغه حزب العدالة والتنمية بعد توليه السلطة في تركيا لوصف الديمقراطية الاسلامية داخل المجتمع ، وهي تعكس الايدلوجية الديمقراطية المحافظة لحزب العدالة والتي تؤيد القيم العلمانية الديمقراطية التنموية في تركيا

في تُركيا ، وفقاً لمَنظور سياسي مُحافظ ، كما أكد الحزب على عَدم التزامه بالأيدولوجية الإسلامية ، والتزامه بالإطار ألسياسي العِلماني ، وبذلك يَعد " حزب العدالة والتنمية " نموذجاً ناجحاً ، إذ أثبت أن ألمشاركة ألسياسية ، والفُرص المُتاحة للأحزاب الإسلاميّة يَمكن أن تَحدث تَغير أساسياً من الإسلاميّة إلى أللإسلامية .

يتبين لنا أنَّ " حزب العدالة والتنمية" هو جزء كبير من عَملية التَحول الديمقراطي في تِركيا مُنذ دخوله للسُلطة في عام (2002)، وأنه ألحزب ألأول في تُركيا ، لأنَّ ألتوسع ألكبير في حَجم وَدور تُركيا داخليًا وَخارجيًا تَم تحت حكمه وبكوادره ، وَبذلك لا يُمكن لأي من ألأحزاب ألسياسية الأخرى أن تصل ما وصل إليه حزب العدالة ، وثانيًا لأنَّ كافة الأحزاب المعارضة في تركيا لا تملك في الكوادر المتقدمة للقيام بتلك المهمة نظرًا لأنها تنتمي بفكرها السابق لتركيا القديمة ما قبل 2002، وابتعاد كوادرها عن السلطة لعقد كامل .

المطلب ألثاني :- دور " حزب ألعدالة وألتنمية " في النظام السياسي في تركيا .

منذ تَولي " حزب العدالة والتنمية" الحُكم في عام (2002) أستطاع تَحقيق الاستِقرار ألسياسي ، لأنَّ قاعِدته الشَعبية ونَجاحاته البَرلمانية والرِئاسية قد وَفرت له ذلك ، وَيشمل التَحول السِياسي ، التَحول الدِستوري والتَشريعي والمُؤسَسي ، حيث يَلزم لتَحقيق التَحول السِياسي إلغاء كافّة الوَصايا التي ألحَقها انقلاب الثاني (عشر من سبتمبر 1980) وجَميع الانقلابات ألتي سَبقت النظام ، وعلى رأسِها يأتي جَميع عَناصر الوصاية المعادية للديمُقراطية التي تَمت في التَشريعية والمؤسسية ، وفي مُقدمتها الدُستور والقانون ونظام الانتخاب واللائحة الداخلية لمَجلس الأمّة ومسألة الحريات الشخصية والقضية الكردية وعلاقة الحزب بالمؤسسة العسكرية . وهذا يقودنا لتتبع أهم الأدوار التي مارسها حزب العدالة والتنمية في النظام السياسي ، ومنها :-

أولاً :- دور " حِزب ألعدالة وألتنمية " في التعديلات الدستورية .

مُنذ تولي "حزب العدالة والتنمية" للسلطة وهذه التعديلات شملت بعض مواد الدستور من أجل توطيد دعائم الديمقراطية ، فقد تركزت التعديلات في غالِبها على تَعزيز وتَرسيخ ألحقوق والحريات ألأساسية ، وتطوير وتَوطيد الدِيمقراطية في البلاد ، وفيما يَلي عَرض لأهَم التَعديلات الدستوريّة [1] . فبالرغم من فوز حزب العدالة والتنمية في آخر ثلاث دورات انتخابية بالأغلبية وتشكيله حكوماته بمفرده، وهو ما منحه الحق في تنفيذ مشاريعه الإصلاحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا، إلا أنها لم تعطه الحق من الناحية القانونية بالقيام بأي تعديل دستوري إلا بعد موافقة ثلثي أعضاء البرلمان أي (367) عضواً فما فوق [2] . وهذا يعني إن

عموماً . ينظر : عمادة قدورة : " الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2014 ، ص ص6 -9 .

[1] - علي حسين باكير : تركيا " الدولة والمجتمع - المقومات الجيوسياسية " ، (تحرير) محمد عبد العاطي ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 ، ص 52 .

[2] - علي حسين باكير وآخرون: ملف تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، في مجموعة مؤلفين تحرير: محمد عبد العاطي، الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010، ص31.

على حزب العدالة والتنمية أن يتقدم بطلب إلى البرلمان التركي للحصول على الأغلبية المطلوبة من أجل القيام بعملية التعديل الدستوري [1] . وفيما يَلي عَرض لأهَم التَعديلات الدستوريّة [2] :-

1- في (7 مايو 2004) تَم إلغاء عُقوبة الإعدام ، ومَحاكم أمنْ الدولة ، كما تَم الحُكم بِعدم جَواز مَصادرة المُعدات الإعلاميّة ومَنع تَداولها لِضمان حُرية الصَحافة ، وأيضاً أصبَحت أولويّة للاتفاقِيات الدولية ألمبرمة عِند تَنازعها مَع التشريعات ألوطنية ، وهكذا أصبَحت الاتفاقيات الدَولية المُبرمة في مَجال الحُريات ، وحقوق الإنسان أولى بالتنفيذ ، وتَعلو على التشريعات ألوطنية.

2- في (29 أكتوبر 2005) تَمت زِيادة سُلطات المَجلس ألوطني ألكبير ، وديوان المحاسبة ألذي يُمارس الإشراف باسمه على الميزانية .

3- في (13 أكتوبر 2006) تَم إجراء تَعديل في الدستور بِشأن تَخفيض ألسن ألذي يؤهل للتَرشيح للنِيابة من 30 عام إلى 25 عام .

4- في عام (2007) تَم إضافة مادة مؤقّتة للدُستور ، وتَنص على أن تَتضمن قَسيمة الاقتراع ألمشتركة أسماء ألمرشحين ألمستقلين في أولْ انتخابات عامة .

5- في (31 مايو 2007) تَم ألموافقة على إجراء انتخابات المجلس ألوطني ألكبير كُل أربع سَنوات بَدلاً مِن خَمس سنوات .

6- انتخابات رَئيس الجُمهورية تَتم مُباشرة مِن قِبل الشعب ، ومن بَين أعضاء المجلس ألوطني ألتركي ، ويَكون حاصل على شَهادة جامِعية ، ولا يَقل عُمره عن أربعين عام .

7- تَكون مُدة ولاية رَئيس ألجمهورية " خمس سنوات " بدل من " سبع سنوات " ولِمدتين على ألأكثر .

8- زيادة عَدد أعضاء ألمحكمة الدستورية مِن (11) عضو إلى (17) عضو ، وَيتم اختيارهم مِن قِبل المجلس ألوطني ألتركي وَرئيس الجُهورية بدلاً من تَعينهم مِن قِبل ألمؤسسة ألعسكرية .

9- زيادة أعضاء مَجلس القضاء الأعلى من (7) أعضاء إلى (22) عضواً ، ويَتم اختيارهم بنفس طَريقة اختيار أعضاء ألمحكمة ألدستورية .

10- إجراء انتخابات المَجلس الوَطني التُركي الكَبير كُل " أربعة سنوات " بدلاً من " خمس سنوات "

وفي يوم 26 حزيران 2009، أقر البرلمان التركي سلسلة من التعديلات الدستورية الإضافية التي اقترحها حزب العدالة والتنمية الحاكم والتي تحد من صلاحيات المحاكم العسكرية وتفسح المجال لمحاكمة العسكريين أمام

[1] - زياد عبد الوهاب النعيمي : الاستفتاء الدستوري في تركيا ثقة جديدة يمنحها الشعب لحكومة أردوغان ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد " 3 " ، 2008 ، ص 8 .

[2] - علي حسين باكير : المصدر السابق ، ص 52 .

المحاكم المدنية في حال السلم [1] ،إذ بلغ مجموع التعديلات الدستورية حتى عام 2010 سبعة عشر تعديلاً حتى الأن ، منها ما هو متعلق بتخفيف وإنهاء دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية [2] ،إذ بدأت محاكمة العسكريين بتهمة التآمر، وأصبح واضحا أن السلطة المدنية تمكنت من الصمود ، وبدأت في تفكيك استقلالية القضاء وفقاً لاستفتاء عام 2010 الذي منح الرئيس والبرلمان صلاحية تحديد قوام المحكمة الدستورية ، حيث تم بعد ذلك إلغاء استقلالية القضاء العسكري ، ثم تم تغيير أسلوب تشكيل مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة المسؤولين عن النظام ، وإعفاء العاملين في السلطة القضائية وتعيينهم ونقلهم إلى أماكن عمل أخرى . إضافة إلى أن نصف أعضاء هذا المجلس أصبح يُنتخب من قبل أعضائه ، ما أثار ترحيب شركاء تركيا في أوروبا ، لأن هذا يؤدي إلى دمقرطة النظام القضائي من جانب ، ومن جانب آخر حافظ على استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية .

وقد أستطاع " حزب العدالة والتنمية " بَعد قَرابة خَمسة عَشر عاماً مِن الصراع مع أركان الدولة ألعميقة ، من تَمرير مَشروع نِظام ألحكم ألرئاسي وَإخراجهُ من قُبَّة البَرلمان . ففي الثاني من فبراير/ شباط 2017 صوَّت (338) نائباً مِن أعضاء البرلمان ألتُركي تَأييداً لِمشروع التعديل ألدَستوري ، وَهي نِسبة تُؤهله لِلاستفتاء ألشَعبي، ولكنها لا تؤهلّه للمُناقشة ألمباشرة داخلْ البرلمان ، والتي تَتطلب (367) صَوتاً ، في حين رَفضهُ (134) نائباً ، كما أنَّ بَعض ألبرلمانيين رفضوا الانصياع لقرارات أحزابَهم ، وَخصوصاً أعضاء ألحركة ألقومية ، إذ لَم يُصوت لمَشروع التَعديلات سوى (21) صوتاً من أصل (40) عضواً لها في البرلمان التُركي ، بالإضافة إلى أصوات " حزب العدالة والتنمية " والتي تبلغ عددها (317) إذا افترضنا أن أعضاءَ " حزب العدالة والتنمية " صوتوا كلهم للمَشروع ، وَهذا يُشير إلى حالة تَماوج المواقف ألسياسية ، سَواءً على مُستوى الأفراد أو الكُتل ألسياسية أو حَتى الأقليات ألقومية والأثنية [3] .

إنَّ الدعوة إلى النظام ألرئاسي مَطلب (قديم / جديد) في تُركيا ، إذ طالب بذلك ألرئيس " تورغوت أوزال " الأمر عقدة في داخلي لأنني لم أتمكن من تطبيقه " ، وَطالب بِذلك أيضاً " نَجم ألدين أربِكان " وقرَنه بِالتَنمية والاستقرار ألسياسي ، أما زَعيم ألحركة ألقومية ألسابق " ألبْ أرسِلان توركيش " فكان أكثر تَشدداً حَول تَطبيق النظام ألرئاسي ، إذ قال " إنَّ عصرنا هو عصر السرعة والقوة ، لذلك ندافع وفق ما يليق بتاريخنا وتقاليدنا عن النظام الرئاسي " . ولَعل هذه ألمقاربة ألتاريخية هَي سِر وقوف " حزب الحركة القومية " اليوم إلى جانب "

---

[1] - بشر عبد الفتاح : تراجع الدور السياسي للجيش التركي ، موقع قناة الجزيرة القطرية ، 10/11/ 2010 ، من على الموقع الالكتروني.
http//www.aljaziera.net

[2] - علي حسين باكير: المصدر السابق ، ص32. للمزيد ينظر : زياد عبد الوهاب النعيمي: هيكلية التعديلات الدستورية في استفتاء تركيا، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، تشرين الثاني 2010، ص15.

[3] - نهى خالد : تركيا ما بعد الجمهورية : من يكتب مستقبل تركيا ، 2015 . www.noonpost.org

حزب العدالة والتنمية " في مَعركة التَعديلات الدِستورية مِن أجل اعتماد النظام ألرئاسي ، وأنَّ ألمطالبات ألسابقة جاءت في وَقت كانت ألمؤسسة ألعسكرية لا تَزال تُسيطر على ألحياة ألسياسية التُركية أكثر مِما هي عَليه اليوم ، وأنّ تَغلّب حكومة " حزب العدالة والتنمية " بقيادة الرئيس " رجب طيب أردوغان " على محاولتَي الانقلاب ألعسكرية (2009 – 2016) قد قلص من نُفوذ ألمؤسسة ألعسكرية في القرار ألسياسي التُركي ، لاسيما مُحاولة الانقلاب الأخيرة ، والتي تَعد أحد أهم فُرص نَجاح الاستفتاء الحالي [1] .

فقد بدأت المواجهة بين القوة التي تملك تفويضا ديمقراطياً لإجراء إصلاحات نحو الليبرالية ، وبين بيروقراطية الدولة والقوات المسلحة ، التي تعدُّ نفسها حارساً للمبادئ التي وضعها مؤسس الجمهورية التركية . وكانت السلطة القضائية أحد مراكز هذه المواجهة ، ففي عامي 2007–2008 ، تدخلت المحكمة الدستورية إلى جانب قادة القوات المسلحة ، وحاولت تقييد نشاط حزب العدالة والتنمية بذريعة انتهاكه مبادئ العلمانية [2] .

لقد مَرَّ الدستور التُركي " الحالي " تاريخياً بِسبع عَشرة حُزمة مِن التَعديلات ، مُنذ العام (1987) إبّان حُكم ألرئيس " تورغوت أوزال " وحتى العام (2011) ، منها ثَلاثة استفتاءات شَعبية (1987 – 2007 – 2010) ، أثنان مِنها في عهد " حزب العدالة والتنمية " ، وكانت هَذه التعديلات تَدور حَول ألمشاركة ألسياسية، والحُريات ألعامة والخاصة والشؤون القانونية والمدنية ، وبالرَغم من تَعديل أكثر مَن ثُلثي المَواد الدُستورية ، بَل إن بَعض المَواد عُدِّلت أكثر من مرة ، تارة بإضافة فَقرة وتارة بِحذف أخرى ، لَكنَّ أحداً لَم يَجرؤ على المَساس بِمواد تَتعلق بِنظام الحُكم كما هو حال الاستفتاء الحالي ، وذلك لِحسابات كَثيرة ، أهمها ضُلوع ألمؤسسة العَسكرية في الحُكم ، وضَعف دور الشَعب في ألمعادلة ألسياسية آنذاك [3] .

ثانياً :- دور التحالفات السياسية مع أحزاب المعارضة .

لا يمكن أنْ يستقيم الأمر لحزب العدالة والتنمية إلا بوجود تحالفات تؤمن لها الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي والخارجي ، إذ عملت على إيجاد تحالفات لها مع حزب الشعب الجمهوري " و " حزب الشعوب الكردي" ، وهي تحالفات يجلب لها مقاعد أكثر في البرلمان التركي وتحقيق أغلبية مُطلقة ، وَفي نَفس ألوقت هو أصعَب ائتلاف يُمكن أنّ يَقوم بِه " حزب العدالة والتنمية " نَظرًا لوجود خِلافات جَوهرية واسِعة بين الحزبين ، فحِزب " الشَعب " علماني التوجه ، وَسعيه نَحو إعادة إنْتاج نِظام " كمال أتاتورك " ، وإذا تَحالفا فَسوف يُشوه هذا كلا الحزبين ، وَلكن " حزب العدالة والتنمية " أكثر من حَيث كونه حِزبًا إسلامياً، كما أن " رجب طيب أردوغان " سَبق أن سَبّ زعيم حزب الشعب ، ووصم الحِزب كُله بأنه حِزب الكَفرة والمِثليين . ولكِن

[1] - نهى خالد : تركيا ما بعد الجمهورية ، المصدر نفسه ، "الانترنيت" .
[2] - كامل توما : مصدر سبق ذكره ، " الانترنيت" . للمزيد ينظر : سناء عبد الله عزيز الطائي: التعديلات الدستورية في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، تشرين الثاني 2010، ص13.
[3] - المصدر نفسه ، ص 13 .

هذا الائتلاف إنْ حَدث يَضمن إستقراراً ديمقراطيًا لِتركيا ، وسَوف يَنال دَعماً دولياً واسعاً ، وتأييداً من رجال الأعمال ، كَما يُمكن أن يَتمخض عَنه تَقدم مَسيرة السلام مع الأكراد ، وَتطبيق تَوجهات حِزب الشعب الرامية إلى إعادة النظر في ألمنظومة ألقضائية وفقَ مَعايير الجودة والجدارة .

وَمن ناحية أخرى فإنَّ مِثل هذا ألتحالف يُمكن أن يُوفر لـ" حزب العدالة والتنمية " غِطاءً لِمواجهة جَماعة " فتح الله غولن " ، فاللافت للنَظر أن " حزب الشعب " ومعه " حزب الحركة " رغم عِلمانيته قَد رَشح " كمال الدين إحسان اوغلو " ألشخصية الإسلامية ، ولمقدرة دولياً ومحلياً لرئاسة ألجمهورية في مُواجهة أردوغان ، وَهو ما يدل على استعداد كامِل من " حزب الشعب " لتَقديم تَنازلات مُقابل حُصوله على ألسلطة . ويرى ألصحفي " علي بيرم اوغلو" في صحيفة (يني شفق) " فجر جديد " أنه لِنجاح هذا ألسيناريو يلزم تَوافر سِتة شروط ، وهي[1]:-

1- تخلص "حزب الشعب الجمهوري" من هَواجس الانتقام ، أو محاسبة " حزب العدالة والتنمية " على " 13" سابِقة .

2- إيجاد حلول للأزمات ألتي تَحدث في أي مَكان ضِمن ألمؤسسة دون تَدخل مِن الأطراف ألخارجية ، وهذا يَضع رَئيس ألجمهورية في مَكانه ألأصلي ، ويَكشف عَن نِيته ألإصلاحية .

3- تغير سياسة " حزب العدالة والتنمية " في مكافحة الفساد .

4- صياغة السياسة ألخارجية لِتُركيا بأسلوب جَديد ، وَلكي تَصل إلى ألتوازن ألمعقول لابد مِن البحث عَن النقاط ألمشتركة بَدلًا مِن نِقاط الاختلاف .

5- ألحافظ على سير عملية السلام من قبل الحكومات الائتلافية.

أما بالنسبة " لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي" ويجسد القومية الكردية، تأسس في 1994/7/1م كأمتداد لحزبين كرديين محظورين حاليا هما حزب العمل الشعبي وحزب الديمقراطية [2]

فان حزب العدالة سعى لقيام الائتلاف معه من اجل زيادة في عدد مقاعد البرلمان وحل جميع الخلافات السياسية الداخلية منها والخارجية أيضاً ، بحسبان أن حزب الشعوب الكردي من الأحزاب اليسارية المعارضة لسياسة حزب العدالة وتمتلك خلافات سياسية منها الهوية الكردية ، مما " يجذر الاستقطاب القومي " واضطرار " حزب العدالة والتنمية " إلى المضي قُدمًا مَع " حزب الشعوب الديمقراطي " في مُحادثات السَلام المُفجرة للاستِقطاب . وهنا من المهم أن نفهم أن الحزب الحاكم ، خلال فترة هذه التعديلات الجذرية في تاريخ تركيا ،

---

[1] - ندى محمد إبراهيم الموافي و (آخرون) : مصدر سبق ذكره ، "الانترنيت ". للمزيد ينظر : محمد نور الدين : شؤون تركية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت، 1992 ، ص27 .

[2] - جلال عبدالله معوض : الاحزاب السياسية والمشكلة الكردية في تركيا ، في مجموعة باحثين : الاحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه ، ط1 ، مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، القاهرة ، 1997 ، ص 171 .

لم يعقد أي اتفاق مع الأحزاب السياسية الشرعية بل على العكس من ذلك فقد عقد اتفاقات قائمة على المصلحة وكذلك قام بشن هجمات عنيفة على المراكز السياسية البديلة رافقها تبديل نشط للكادر في الجيش وأجهزة الدولة.

ومن جانب آخر يمكن تصور حدوث صراعات داخلية غير محسوبة بين "ديكة الحزبين" أي بين أردوغان (ذي الكاريزما الطاغية)، وديميرطاش الفصيح اللبق والشاب الأمر الذي قد يقود إلى صراع لا ينهيه سوى انتخابات مبكرة تزايد الصراعات في العلاقات الخارجية لتركيا ، وفي مقدمتها " القضية السورية" وما يتصل بها من لاجئين ، ومسألة " التدخل التركي في سياسات الدول المحيطة " بدءًا من سوريا عبورًا بالعراق وانتهاءً بمصر. وسيناريو مثل هذا سوف يدعم العلاقات بين الاتحاد الأوربي وتركيا نظرًا لأنه يعطي صورة عن التفات حزب العدالة للأقليات . لقد كانت نهاية التحالف بين الحزب الحاكم وحركة غولن ، الذي تم بواسطته القضاء على نفوذ مؤسسة أتاتورك السياسية في عام 2014، بعد أن بدأت التحقيقات بشأن الفساد مع أعضاء حزب أردوغان بتحريض من أنصار غولن العاملين في أجهزة الأمن والقضاء ، وقد ردت السلطات التركية على ذلك بتطهير أجهزة الشرطة والدرك والجيش ، وكانت هذه نهاية استقلال القضاء .

ثالثاً :- دور حزب العدالة والتنمية في التنمية الشاملة .

تُعد اهداف حزب التنمية والعدالة في تحقيق التنمية من تنشيط دور المجتمع المدني، واحترام الحريات وضمان الحق في الاختلاف والمشاركة السياسية وتوزيع السلطات واستقلالها، وهي المبادئ العامة للديمقراطية المحافظة التي يسعى الحزب إلى تطبيقها [1] ، فضلاً عن ابتعاده عن سياسات الهوية والتزامه بسياسة الخدمات، على خلاف الأحزاب الإسلامية السابقة التي أغرقت نفسها في مشاكل الهوية والثقافة، مما أتاح للحزب فرصة كسب أنصار جدد، إذ إن شرائح كبيرة من المجتمع التركي بدأت ترى في حزب العدالة والتنمية، جهة تستطيع تغيير أمور الحياة العامة كافة نحو الأحسن [2] . ولتحقيق التنمية الشاملة اتجهت الحكومة نحو محاربة الفساد، وخاصة بين المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة ، ولعل تحويل "تانسوتشيللر ومسعود يلماظ "، وهما من رؤساء الوزراء السابقين، إلى التحقيق، يؤكد توجهها نحو الإصلاح ، وخفضت الحكومة نفقاتها إلى أبعد مدى، فخفضت عدد الوزارات، وباعت الآلاف من السيارات الحكومية والبيوت الفاخرة التي كانت مخصصة للنواب [3] .

---

[1] - كمال السعيد الحبيب : الدين والدولة في تركيا: صراع الإسلام والعلمانية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2009، ص360 .
[2] - معمر فيصل الخولي : اثر الإصلاحات الداخلية في تعاظم الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، المرصد الدولي، العدد 15، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الأول 2010، ص26 .
[3] - هشام الحمامي : الحركة الإسلامية والعلمانيين في تركيا، مجلة المجتمع الكويتية ، العدد (1771) ، الكويت ، 2007، ص 22.

وقام حزب العدالة والتنمية بتشكيل لجان برلمانية عملت على استهداف وتعقب الفاسدين الذين سرقوا البنوك الحكومية والخاصة ، وأصدرت قانونًا يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب هذه البنوك ومديريها، وأموال أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية، واسترداد قيمة ما نُهب من هذه الأموال وتحويلها إلى خزينة الدولة، كما اهتمّت حكومة العدالة والتنمية بمعالجة مشكلة البطالة عن طريق تشجيع الاستثمار الإنتاجي، وفتْح المجال أمام إقامة المصانع والشركات التي تنتج للتصدير، وهو ما وفّر فرص عمل كثيرة ساهمت في تخفيض نسبة البطالة التركية إلى حدٍّ كبير [1] .

ولمكافحة البطالة في مجتمع أغلب مواطنيه في سن الشباب، وضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها هدفًا يتمثل في أن تتجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30% من الناتج القومي الإجمالي، وحددت الكثير من الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا الهدف، منها [2] :

1- زيادة التقشف وخفض النفقات.

2- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.

3- تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.

4- إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة العمل.

5- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

وانتقلت تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية من "نادي الدول المستقبلة للمعونات الخارجيّة" إلى "الدول المانحة". وهي الدولة الشرق الأوسطية غير النفطية الأولى التي حققت هذا الإنجازات [3] .ومن أبرز الانجازات الاقتصادية والتنموية التي حققها الحزب منذ توليه سدة الحكم في تركيا [4] :

أ- على الصعيد الدولي أصبحت تركيا مركزاً مهماً لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ب-ارتفع الناتج القومي التركي من 245 مليار دولار إلى 784 مليار دولار، وبذلك أصبحت تركيا أسرع اقتصاد نام في العالم، وتمكنت من الجلوس على طاولة الكبار وأصبحت في المركز الـ 13 من دول مجموعة الـ 20.

---

[1] - محمد العادل: قراءة في أبرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا ، بحث منشور في ندوة (الحركات لإسلامية المشاركة في المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا) مراكش، 17 حزيران 2006. ، ص 9

[2] - إبراهيم أوزتورك وآخرون: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، تحرير: محمد عبد العاطي ، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت – لبنان ، 2010 ، ص 53 .

[3] - عمر الحظرمي : العلاقات العربية التركية بين الأمس والحاظر ، منشورات الجامعة الأردنية- كلية الدراسات الدولية، عمان، 2010، ص 47.

[4] - رقية مصطفى : بالذكرى الـ 18 لتأسيسه... تعرف على أهم الانجازات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية ، وكالة أنباء تركيا ، 2019 ، من على الموقع الإلكتروني . https://tr.agency/news-53876

ت-تمكن الاقتصاد التركي عام 2011 من أن يكون الاقتصاد الأسرع نموا، وتكون تركيا في المركز الـ 3 بين دول مجموعة الـ 20 بمعدل نموها الاقتصادي.

ث-عام 2016، أي عام المحاولة الانقلابية الفاشلة، كان معدل نمو الاقتصاد التركي 3.2 بخلاف العام الذي سبقه والذي كان معدل النمو فيه 2.6.

ج- معدل التضخم الإجمالي في تركيا بعد 18 عاماً من حكم حزب العدالة والتنمية بنسبة 9.5%، مقارنة بتضخم معدله يتراوح بين 60-90% و120%، بين الأعوام 1989-1994، ونسبته 68.5% في عام 2001.

ح- أمن الحزب فرص عمل لـ 8.3 مليون شخص في تركيا عام 2007، وهو رقم كان الأعلى بين دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة.

خ- زاد النقد الأجنبي 11.8 ضعفا، فبينما كانت قيمة النقد الأجنبي 17 مليار دولار بين عامي 1980-2002 أصبحت حالياً بقيمة 201 مليار دولار.

د- ارتفعت صادرت تركيا العالمية من 31.5 مليار دولار عام 2001، لتصبح في نهاية الربع الأخير من عام 2018 بقيمة 168 مليار دولار.

ذ- تم انجاز بعض المشاريع الكبرى بالتعاون والمساهمة مع القطاع الخاص، ليتم من خلالها دعم واردات الخزينة التركية بعائدات الاستثمارات لا بعائدات الفوائد.

ر- قامت شركتي الإسكان التابعتين للدولة التركية (توكي، وأملاك كونت) ببناء 700 ألف وحدة سكنية.

ز- سددت تركيا مستحقات بنك النقد الدولي، وقامت بإنهاء ديونها، لتذهب الأموال التي كانت تدفع للديون وفوائده وتكون مشاريع تنموية عملاقة.

س- تم بناء جسر عثمان غازي الذي يربط بين مدينتي بورصة وإسطنبول، وتم إنشاء مترو مرمراي ونفق أوراسيا اللذين يربطا بين جزئي إسطنبول الآسيوي والأوروبي تحت البحر.

ش- تم إنشاء الجسر المعلق الثالث الذي يربط أيضا بين جزئي إسطنبول، وتم بناء مطار إسطنبول الجديد، الأكبر في العالم.

الخاتمة والاستنتاجات

لعبت الأحزاب السياسية دوراً مهماً في الحياة السياسية التركية على مدى تاريخها السياسي الطويل ، وتطورت الأحزاب السياسية عبر فترات متزامنة وطويلة منذ تأسيس أول حزب سياسي وصولاً إلى التعددية الحزبية ، وقد شهد العالم على تطور ونمو تركياً حزبياً ومدى مشاركة الأحزاب في تطور النظام السياسي التركي ومكانته على الصعيد العالمي ، وصعود أحزاب وهبوط أحزاب كانت عملية مستمرة في تركيا وصولاً إلى صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وكيف أثر حزب العدالة والتنمية في تطور النظام السياسي من خلال تحوله إلى النظام الديمقراطي السياسي ، ونقل تركيا من مستويات متدنية سياسياً واقتصادياً إلى مستوى الدول المتقدمة ، أين ما تجد الأحزاب السياسية ذات الإرادة القوية والنزعة الوطنية والعميقة بإتجاه المصالح الوطنية فستجد التنمية والتطور والتقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وتسير خطوة بخطوة نحو بناء المجتمع في شتى المجالات . أنّ لنجاح القيادة السياسية التركية دور مهم وسبب رئيسي لجعل تركيا في طليعة مصاف الدول المتقدمة ، وهذا سبب حصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 على جميع الأصوات في الانتخابات وفوزها وهذا بسبب نجاح أردوغان في تجربة الحكم المحلي ووصول بذلك حزب العدالة والتنمية للسلطة .

لحزب العدالة والتنمية دور في عملية التحول الديمقراطي في تركيا ، وذلك من خلال التعديلات الدستورية وتغييرها لصالح البنية الديمقراطية وتحجيم كل ما له دور أن يعيق عمل التوجه الديمقراطي في النظام السياسي التركي ، وقد قام حزب العدالة والتنمية بإفساح مجال كبير لحرية التعبير عن الرأي وكذلك صدور التشريعات الخاصة كإلغاء القرارات الخاصة بمصادرة الصحف المطبوعة عام 2012 مع تفعيل ما عبر عنه بـ(مقال الحريات) بمعنى وجود قضاة مسئولين عن الحريات والقضايا الخاصة بالاعتقال والتحري والتنصت على المكالمات ، وهذا ما نلاحظه بالدور الذي لعبه حزب العدالة والتنمية عند تمكنه من الاستحواذ على السلطة والحياة السياسية في تركيا ويتضح من خلال تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية التركية السابقة ، ومن خلال فرز الأصوات للناخبين التركيين ، ثم تحييد النخبة السياسية العلمانية المهيمنة على مفاصل الدولة قبل أن يشرع في تغيير بنية الجمهورية وطرح أفكاره عن ماهية الدستور الجديد ، وهي أفكار طرحها منذ أشهر رئيس الوزراء أحمد داوود أوغلو فيما سُمي بميثاق تركيا الجديدة ، وتضمنت تفكيك الهوية الاثنية كأساس للمواطنة ، وغياب ذكر أي أيديولوجيا بعينها بما في ذلك العلمانية ، والتي تضمنت نفس الوثيقة بعض تفاصيل النظام السياسي، كالتحول من البرلماني للرئاسي ، ممن رآها كثيرون تجسيدًا لا للتحول نحو تركيا جديدة أو تركيا 2023 كما تُسمى ، ولكن لترسيخ قوة العدالة والتنمية كحزب أوحد .

من نتائج التحول الديمقراطي في تركيا بناء نظام سياسي ديمقراطي قوي ومنفتح على جميع شرائح المجتمع التركي وبمقدرة حزبية وهي قدرة "حزب العدالة والتنمية" على إدارة البلاد وفرض سيطرتهم على المؤسسة

العسكرية ، علماً أنّ المؤسسة العسكرية لم يسيطر عليها احد ويبعدها عن التدخل السياسي منذ تأسيسها حتى المحاولة الأخيرة للانقلاب في 15تموز 2016 والتي فشلت نتيجة لرفض الشعب التركي للحكم العسكري ورفعهم لراية المدنية واصطفافهم بجانب الشعب . وقد عمل حزب العدالة والتنمية من خلال قيادته للحد من نفوذ المؤسسة العسكرية بشكل كبير ، وتحجيم دورها السياسي وإبعادها عن ممارسة أي دور سياسي بالمستقبل من خلال التشريعات الدستورية التي صدرت مؤخراً ، بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية التركية في 14 أبريل 2017 وكانت النتيجة بنعم، وقد تغير شكل النظام السياسي من شبه رئاسي إلى رئاسي مع وجود صلاحيات أكبر لرئيس الجمهورية مثل طلب تعديل الدستور وحل البرلمان ومناقشة الميزانية العامة وإعلان حالة الحرب والطوارئ مع إلغاء منصب رئيس الوزراء واستحداث منصب نائب رئيس الجمهورية بصلاحيات محدودة ليشبه في ذلك النموذج الأمريكي .

المصادر

أولاً :- المعاجم والقواميس .

1- عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة، بيروت لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

ثانياً:-الكتب العربية.

1- احمد نوري ألنعيمي : النظام ألسياسي في تركيا ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2012 .

2- إبراهيم خليل أحمد و خليل علي مراد: إيران وتركيا دراسة في التاريخ المعاصر، مركز الدراسات التركية، الموصل، 1992.

3- ابراهيم خليل احمد و(آخرون) : تركيا ألمعاصرة ، جامعة ألموصل ، مركز ألدراسات التركية ، ألموصل ، 1987 .

4- جلال عبد الله معوض : صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

5- ـــــــ : الاحزاب السياسية والمشكلة الكردية في تركيا ، في مجموعة باحثين : الاحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه ، ط1 ، مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، القاهرة ، 1997

6- إبراهيم أوزتورك وآخرون: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، تحرير: محمد عبد العاطي ، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت – لبنان ، 2010 .

7- خالد عبد الوهاب عبد الرزاق : الأحزاب التركية وقضايا المشرق العربي 1974/1945: دراسة وثائقية تاريخية ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 2008 .

8- رنا عبد ألعزيز الخماش : النظام ألسياسي ألتركي في عهد" حزب العدالة والتنمية" من2002-2014، لبنان ، مركز دراسات الوحدة ألعربية ، 2016 .

9- زبير خلف الله : تركيا من العمق الاستراتيجي الى العمق الحضاري ، المركز العربي التركي للتفكير الحضاري ، تركيا ، 2015 .

10- زياد عبد الوهاب النعيمي: هيكلية التعديلات الدستورية في استفتاء تركيا، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، تشرين الثاني 2010 .

11- زياد أبو غنيمة: جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، دار الفرقان، عمان،1983.

12- سيار الجميل : العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

13- سناء عبد الله عزيز الطائي: التعديلات الدستورية في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، تشرين الثاني 2010 .

14- صادق الاسود : علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده) ، جامعة بغداد ، كلية ألعلوم ألسياسية ، بغداد ، 1990.

15- ضابط تركي : الرجل الصنم كمال اتاتورك ، ترجمة عبد الله عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1978.

16- طارق عبد الجليل : الجيش والحياة السياسية " تفكيك القبضة الحديدية " ، في محمد عبد العاطي محررا ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، ط1، قطر، 2010 .

17- عبد الحليم الغزالي: الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا – ظلال الثورة الصامتة ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2007 .

18- علي حسين باكير : تركيا " الدولة والمجتمع – المقومات الجيوسياسية " ، (تحرير) محمد عبد العاطي ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 .

19- علي حسين باكير وآخرون: ملف تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، في مجموعة مؤلفين تحرير: محمد عبد العاطي ، الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010.

20- عمر الحظرمي : العلاقات العربية التركية بين الأمس والحاظر ، منشورات الجامعة الأردنية- كلية الدراسات الدولية، عمان، 2010 .

21- عقيل سعيد محفوظ : جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2008 .

22- عبدالله الجوجو : الانظمة السياسية المعاصرة _ دراسة مقارنة ، المؤسسة الاهلية للطباعة والنشر، ليبيا ، ط1 ، 1996.

23- فيروز احمد : صنع تركيا ألحديثة ، تَرجمة : سَلمان داود الواسطي وحَمدي حَميد ألدوري ، بغداد ، بَيت الحكمة ، 1995 .

24- كمال السعيد الحبيب : الدين والدولة في تركيا: صراع الإسلام والعلمانية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2009.

25- محمد ياس خضَير : الدور ألأمريكي في سِياسة تُركيا حِيال الاتحاد الأوربي ، (1993- 2010) مَركز دِراسات الوحدة ألعربية ، بيروت – لبنان ، 2010 .

26- محمد نور الدين : تركيا الصيغة والدور ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت – لبنان ، 2008 .

27- ـــــ : شؤون تركية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت، 1992 .

28- مختار الغوث : الحركة الإسلامية في تركيا ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، 2008 .

29- وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين، شركة المطبوعات، بيروت، ط1، 2006 .

30- يوسف إبراهيم : اتاتوركية القرن العشرين ، سلسلة ملفات تركية ، دار حوران للطباعة والنشر ، دمشق ، 2001 .

ثالثاً:- الكتب المترجمة .

1- احمد ت. كورو : العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين " الولايات المتحدة – فرنسا – تركيا " ، ترجمة : ندى السيد ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ط1، بيروت ، 2012 .

2- إدريس بووانو: البدايات الأولى للتيار الإسلامي في تركيا ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2009 .

3- جان تونجان: نظام القانون الدستوري التركي الجديد، ترجمة: صلاح سليم علي، مركز الدراسات التركية، سلسلة إصدارات المركز، جامعة الموصل، 2006 .

4- فيليب روبنسن: تركيا والشرق الأوسط، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ترجمة ميخائيل نجم خوري بيروت، 1993 .

5- فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف: الصراع السياسي في تركيا ، الأحزاب السياسية والجيش ، ترجمة : يوسف إبراهيم الجهماني ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، 1997.

6- ميشال نوفل: عودة تركيا إلى الشرق ، الدار العربية للعلوم ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 2010.

7- وليم هيل : الجيش والسياسة في تركيا 1960-1973، في اندروا فنكل ونوكهت سيرمان محررين، تركيا المجتمع والدولة، ترجمة: حمدي الدوري، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2002.

رابعاً:- الدوريات والبحوث .

1- أحمد نوري ألنعيمي : العلاقات ألعراقية التركية ألواقع والمستقبل ، مَجلة ألعلوم ألسياسية ، العدد (29) ، كُلية ألعلوم ألسياسية ، جامِعة بَغداد ، 2004 .

2- أحمد ألسيد تُركي : ألأحزاب ألعلمانية في تُركيا ، مَجلة السياسة ألدولية ،العدد (131) ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 1998 .

3- جمال إسماعيل كركولي : أزمة الرئاسة التركية 2007 ، دراسات إقليمية ، المجلد (5) ، عدد (10) ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، 2008 .

4- رعد عبد الجليل : النظام السياسي التركي 1980-1985، النظم السياسية في العالم الثالث، مجموعة بحوث، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد 1987 .

5- زياد عبد الوهاب النعيمي : الاستفتاء الدستوري في تركيا ثقة جديدة يمنحها الشعب لحكومة أردوغان ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد " 3 " ، 2008 .

6- معمر فيصل الخولي : اثر الإصلاحات الداخلية في تعاظم الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة المرصد الدولي، العدد 15، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الأول 2010 .

7- محمد حرب: آليات الحركة الإسلامية في تركيا، مجلة السياسة الدولية ، العدد (131) ، جامعة بغداد ، 1998 .

8- محمد العادل: قراءة في أبرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا ، بحث منشور في ندوة (الحركات لإسلامية المشاركة في المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا) مراكش، 17 حزيران 2006.

9- وصال نجيب العزاوي: المؤسسة العسكرية التركية " دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية (1960 1980) " ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد (81) ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، 2005 .

10- وصال نجيب العزاوي : بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (5 – 6) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2016 .

11- نوال عبد الجبار سلطان الطائي : تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا ، مجلة شؤون إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، 2007 .

12- هشام الحمامي : الحركة الإسلامية والعلمانيين في تركيا، مجلة المجتمع الكويتية ، العدد (1771) ، الكويت ، 2007.

خامساً :- الرسائل والاطاريح .

1- أسيل عصام الدين : صعود التيار الإسلامي في تركيا ومصر الأسباب والأنماط والدلالات ، رسالة ماجستير، كلية اقتصاد وعلوم سياسية ، جامعة القاهرة – مصر ، 2015 .

2- ابتسام علي مصطفى : التحول الديمقراطي في تركيا في فترة ما بين 1990 و2014، رسالة ماجستير، كلية اقتصاد وعلوم سياسية، جامعة القاهرة – مصر ، 2007 .

3- حسن عادل محمد : الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2013.

4- كوثر طه ياسين : النظام السياسي التركي في ظل دستور عام 1982 وتوجهاته تجاه العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2006 .

5- علي خميس حسين : الدور السياسي للحركة الإسلامية في تركيا بعد انقلاب عام1980(حزب العدالة والتنمية أنموذجا) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2013 .

6- علي حسين أحمد : التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005 .

7- مهدية صالح حسن: الحركة الإسلامية في تركيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، 1998.

سادساً:- شبكة المعلومات الدولية .

1- الموسوعة الحرة : الاستفتاء الدستوري التركي 2017 ، من على الموقع الالكتروني:

https://ar.wikipedia.org/

2- جلال سلمي : رؤساء تركيا منذ تأسيسها وحتى ألان ، 2005 ، من على الموقع الالكتروني:

www.turkpress.c

3- بشر عبد الفتاح : تراجع الدور السياسي للجيش التركي ، موقع قناة الجزيرة القطرية ، 11/10/ 2010 ، من على الموقع الالكتروني:

http//www.aljaziera.net

4- رقية مصطفى : بالذكرى الـ 18 لتأسيسه... تعرف على أهم الانجازات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية ، وكالة أنباء تركيا ، 2019 ، من على الموقع الإلكتروني:

https://tr.agency/news-53876

5- ترك برس : عصر حكم الحزب الواحد في تركيا " 1923 – 1946" ، مقال منشور في موقع ترك برس 2016 ، من على الموقع الالكتروني .

https://www.turkpress.co/node/20002

6- كامل توما :السلطات التركية تضع القضاء تحت الرقابة ، 2017 ، من على الموقع الالكتروني:

https://arabic.rt.com/press

7- طارق عبد الجليل : الانتخابات التركية (تأثير حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات التركية) ، 2015 ، من على الموقع الالكتروني:

www.masralarabia.com

6- مراد مرجان: دور الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية (حزب العدالة والتنمية في تركيا)، على الموقع:

www.alqudscenter-org/arabic/pages.php?Local-Type=12detailes=2idl=215

7-ندى محمد إبراهيم الموافي و (آخرون) : دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا "2002 - 2016" ،المركز الديمقراطي العربي ،للدراسات الاستراتيجية : الاقتصادية والسياسية ، 2017 ، من على الموقع الالكتروني:

https://democraticac.de/?p=47216

سابعاً:- المصادر الاجنبية .

1- Donperels : The Middle East Today ،4th edition ، New York، 1983 .

2- Mehmet yasar Geyikdagi : Political Parties in Turkey ،U.S.A. ، 1984 .

3- Sayed Hassan Amin : Middle East Legal Systems ،Clasgow ، 1985.

4- Teoman fahim : (Ankara general director of press and information)1988Turkey، 1988 .

5- ISmet Girtili ،1919-1969 Fifty Years of Turkish Political Development ، FaKulleder ، matbaasi ،Istanbul ، 1969 .